المنظمة العربية للتنمية الإدارية 1967

المَدينة العربيَّة

العدد 172 - يوليو - أغسطس - سبتمبر 2016

- مؤتمر للمدن العربية في المنامة:
  تعزيز دور المدن وجعلها جاذبة للعيش والعمل

- مدينة المستقبل:
  جودة الحياة مؤشر أساسي لازدهار المدينة ورخائها

استشراف مدن المستقبل:
إثراء صناعة الابتكار والمعرفة
المنامة 29-2016/5/30

مدينة المستقبل

على الرغم من الظروف الصعبة التي تمر بها مدن في دول عربية شقيقة وما تعانيه من تبعات الحروب والاقتتال والتهجير والنزوح والتدمير .. فقد استطعنا بالصبر والمثابرة في عقد الدورة الثالثة والخمسين للمكتب الدائم والمؤتمر العام السابع عشر في مدينة المنامة بمملكة البحرين.

المحصلة الإيجابية للمؤتمر، من حيث عدد المدن العربية المشاركة، والجلسات العلمية المصاحبة كان محورها الرئيس الإنسان ساكن المدينة باعتباره المستهدف والغاية في مخرجات التنمية.

لقد قلنا ونكرر أن المساواة والأمن والشمولية والاستدامة والتعليم وغير ذلك مما هدفت اليه أجندة التنمية، يفترض أن تشعل جذوة الابتكار وقوة الحركة، وأن تطلق كل مكمن في عالم الإبداع والتجديد .. بمواجهة عالم الفوضى والاقتتال والتدمير والتهجير والنزوح القسري.

من هنا جاء اختيارنا لعنوان مؤتمرنا العام السابع عشر منسجماً مع رؤيتنا بضرورة تغير الأنماط الإدارية والأدوات التنفيذية بما يسهم في نشر مفهوم التنمية المستدامة وتحقيق غاياته وأهدافه.

أن إثراء صناعة الابتكار والمعرفة والبحث عن كل ما هو جديد لخدمة الإنسان ساكن المدينة.. هو هدف استراتيجي حيث بدأت مدن عربية في تطبيق معايير جديدة لنشر السعادة والإيجابية كما هو الحال في دولة الإمارات العربية المتحدة حيث تعمل حكومة الإمارات على تحويل كل الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية إلى جهات سعادة بسياساتها وبرامجها وخدماتها وبيئة العمل فيها. وأصبح نشر السعادة تحكمه معايير ومعادلات من خلال بناء شراكات فاعلة وإيجابية بين ثلاثة أطراف هي الموظف الحكومي والجهة والمتعامل أو المتلقي للخدمة العامة حيث يقوم كل طرف في هذه المعادلة بدور أساسي في الوصول إلى تقديم الخدمات التي تسعد المتعاملين وتوفر الراحة لهم.

وفي موقع آخر، كما في مملكة البحرين يجري الحديث اليوم عن الحدائق الذكية التي تتعدى وظيفتها الترفيه ونشر الخضرة. لقد أصبح نموذج الحديقة الذكية مرتبطاً بنظام المباني الخضراء العالمي ليكون منظومة توعوية واقتصادية واجتماعية.

ترتكز فكرة الحديقة الذكية على أنها مرفق بيئي تعليمي حيث يعاد تدوير المخلفات داخل الحديقة فضلاً عن تحويل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح إلى طاقة كهربائية .

هذه المبادرات وأخرى غيرها يمكن إدراجها ضمن المفهوم العالمي للتنمية المستدامة. فالمسألة لا تقتصر على الإمارات والبحرين وإنما هناك مشاريع واعدة في دول عربية أخرى كالمغرب والسعودية والكويت والأردن ومصر.

الأمين العام

المَدينة العربيَّة

مجلة دورية متخصصة
تصدرها منظمة المدن العربية

8

54

رئيس التحرير
م. أحمد محمد صالح العدساني
الأمين العام المساعد لمنظمة المدن العربية

مدير التحرير
غسان سمان
رئيس قطاع العلاقات الخارجية والإعلام

هيئة التحرير
مدير عام المعهد العربي لإنماء المدن
مدير مؤسسة جائزة المنظمة
مدير مركز البيئة للمدن العربية
مدير المنتدى العربي لنظم المعلومات
مدير مؤسسة التراث والمدن التاريخية العربية

المقالات المنشورة في هذه المجلة تعبر عن آراء كتابها ،
ولا تعبر بالضرورة عن رأي منظمة المدن العربية

الإشتراكات

قيمة الإشتراك السنوي شاملة أجور البريد كما يلي :

- المؤسسات الرسمية **15** دينار كويتيا
- الأفراد **8** دنانير كويتية
- الأفراد في الدول الأجنبية : **10** دنانير كويتية

في هذا العدد ...

• من أنشطة المنظمة

4 المؤتمر العام السابع عشر في المنامة – الجلسة الافتتاحية

8 الدورة الثالثة والخمسين للمكتب الدائم

16 اجتماع مجالس أمناء المؤسسات

25 الجلسة العامة

34 الفعاليات العلمية

42 من أجواء المؤتمر

• إعرف مدينتك

63 المنامة .. مدينة تجمع بين العراقة والأصالة

• مقالات

66 استجابة الطبيعة لمخاطر المناخ

69 المدينة والكرسي المتحرك

72 العولمة الرقمية والعالم النامي

76 سياسة جديدة من اجل طاقة نظيفة

80 • إصدارات

82 • متابعات

83 • ندوات ومؤتمرات

85 • مدن حول العالم

86 • من أخبار المدن العربية

88 • الأخيرة

66

76

الإعلانات

يتفق بشأنها مع الأمانة العامة لمنظمة المدن العربية

المراسلات

كافة الخطابات ترسل باسم الأمانة العامة

ص.ب : 68160 كيفان - 71962 الكويت
هاتف :24849705 / 24849706 / 24849708
فاكس: 24849319 / 24849322

موقع المنظمة الالكتروني : www.ato.net
البريـــد الإلكتـــرونـــي : ato@ato.net

المؤتمر العام السابع عشر في المنامة

نقلة نوعية على طريق النهوض بالمدينة العربية

الجلسة الافتتاحية

الصبيح: نعمل من أجل التنمية المستدامة في إطار استراتيجية حضرية واعدة
الوزير خلف: مؤتمر المدن نقلة نوعية في مسيرة المنظمة
رئيس المؤتمر: تعاون وتضامن للنهوض بالمدينة العربية وخدمة التنمية المستدامة

أمين عام المنظمة يلقي كلمته في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر

تحت رعاية صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس وزراء مملكة البحرين الشقيقة وبحضور نائب راعي الحفل معالي الشيخ خالد بن عبد الله آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء وسعادة المهندس عصام بن عبد الله خلف وزير الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني، وسعادة الدكتور نبيل محمد ابو الفتح وكيل وزارة الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني عقد المؤتمر العام لمنظمة المدن العربية أعمال دورته السابعة عشر في فندق ديبلومات راديسون المنامة خلال الفترة 29-30 مايو 2016 بمشاركة ممثلي المدن الأعضاء في المنظمة وبحضور عدد من الوزراء ورؤساء وممثلي المنظمات والهيئات العربية والدولية.

وقد استهل حفل الافتتاح بآيات من الذكر الحكيم وألقى وزير الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني المهندس عصام بن عبد الله خلف كلمة قال فيها: إن رعاية رئيس الوزراء صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة للمؤتمر العام السابع عشر للمنظمة يعكس حرص المملكة على تعزيز

الأمين العام يقدم هدية تذكارية لنائب راعي الحفل

التعاون والعمل العربي المشترك على كل الأصعدة والمستويات، حيث يشكل انعقاد المؤتمر في المنامة نقلة نوعية في مسيرة المنظمة على طريق النهوض بالمدينة العربية وساكنيها. وأضاف الوزير: أن استضافة مملكة البحرين لهذا الجمع الكبير من قادة المدن العربية يترجم توجهات القيادة الرشيدة في المملكة نحو تحقيق أهداف أجندة التنمية المستدامة لما بعد 2015. وأضاف أن البند الحادي عشر من أجندة التنمية التي تم إقرارها في سبتمبر ٢٠١٥ في الأمم المتحدة، كرّس دور المدن كمحرك أساسي للتنمية باعتبار أن المدن هي الأقرب إلى الساكنين وهي الأقرب إلى احتياجاتهم وتطلعاتهم نحو حياة آمنة ومستقرة.

من جهته قال أمين عام منظمة المدن العربية المهندس احمد حمد الصبيح أن المنظمة تسعى إلى دفع مفهوم التنمية المستدامة في إطار استراتيجية حضرية واحدة من أجل المساهمة في تطوير المدن العربية وأضاف قائلاً أن منظمتنا التي ستحتفل العام القادم 2017 بمرور خمسين عاما على إنشائها ، سجلت مواقف صائبة في مسيرتها الطويلة.. تخدم الأهداف التي أنشئت من أجلها. واجتماعنا اليوم في المنامة سوف يمكن منظمتنا العتيدة من الدفع في مفهوم التنمية المستدامة مستذكرين في ذلك مسيرة المغفور له الأمين العام الراحل عبد العزيز يوسف العدساني – رحمه الله، وحرصه وتفانيه ودأبه على جمع المدن في كنف منظمة كان يحلو له أن يطلق عليها اسم « بيت المدن العربية ».

ودعا الصبيح المدن العربية للمشاركة في أنشطة المنظمة وفعاليات مؤسساتها، والاستفادة من مخرجات الحوارات والنقاشات ، في معالجة القضايا الاجتماعية والتحديات الاقتصادية والبيئية ،وكل ما يتعلق بالخطط العمرانية والنمو الحضري. وأكد أن منظمة المدن العربية والمؤسسات التابعة لها والشركاء الإقليميون ... وبدعم ومساندة من مدنها الأعضاء سوف تعمل لتقديم خبرتها ودعمها لإعادة إعمار وتوطين الساكنين في المدن العربية والمناطق المتضررة بفعل الأحداث المؤسفة.

وألقى رئيس المؤتمر العام مدير عام أمانة العاصمة المنامة المهندس الشيخ محمد بن احمد آل خليفة كلمة قال فيها: إن مملكة البحرين تشهد تظاهرة عربية هامة بانعقاد المؤتمر العام السابع عشر لمنظمة المدن العربية في ظل تحديات كبيرة اقتصادية وسياسية وثقافية تعصف بالمنطقة العربية على وجه الخصوص. وأشار إلى أن مملكة البحرين تولي اهتماماً بالغاً بقضايا الأمة العربية على الصعيد البلدي والحفاظ على الهوية العربية من خلال تطوير ودعم مسيرة منظمة المدن العربية.

وأضاف : إن رعاية صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر للمؤتمر العام السابع عشر يعكس مدى اهتمام القيادة في مملكة البحرين بقضايا المدينة العربية والعمل معاً مع الأشقاء العرب على التغلب على التحديات التي تواجه المدن العربية والمضي قدماً في سبيل ترجمة قرارات وتوصيات المؤتمر العام السادس عشر

المدن العربية: تحولات سريعة وتحديات ناشئة

مدن مفتوحة للجميع لديها مقومات الشمولية والأمان والاستدامة

مؤتمر المنامة يدعو لاستثمار شراكات المنظمة في تعزيز الدور التنموي للمدن وتشجيع الممارسات الجيدة

تشكيل مجموعة عمل من العواصم والمدن العربية لتقديم الدعم للمدن المتضررة وإعادة الإعمار

نائب راعي الحفل يتوسط الوزراء وأمين عام المنظمة

مدير عام أمانة العاصمة المنامة يلقي كلمته في الافتتاح

الذي عقد في الدوحة. وتابع قائلاً: إن مملكة البحرين تستضيف هذا المؤتمر لأول مرة منذ تأسيس المنظمة في العام 1967، وهو مؤتمر ينعقد كل ثلاث سنوات، ونحن سعداء إذ نستضيف أخوتنا العرب أعضاء المنظمة من مختلف المدن العربية حيث أن البحرين ليست بعيدة عن محيطها الإقليمي والدولي، وهي تواكب مسيرة التنمية الشاملة.

وأكد رئيس المؤتمر العام – مدير عام أمانة العاصمة حرص المنامة على تسخير خبراتها وإمكاناتها لإنجاح هذا اللقاء العربي الذي يأتي انعقاده وسط ظروف وتطورات تشهدها مدن عربية شقيقة، ما يتطلب اتخاذ خطوات وإجراءات على المستوى المحلي والبلدي

العربي تخفف من تبعات تلك التطورات المتلاحقة، وتؤكد حرص المدن العربية على التعاون والتضامن في كل ما من شأنه أن يخدم عملية التنمية المستدامة في مدننا العربية.

وتطرق الشيخ محمد بن أحمد إلى الدور النشط الذي لعبته وماتزال المدن والبلديات في مملكة البحرين، وهي الأعضاء في منظمة المدن العربية والمؤسسات التابعة لها، حيث تشارك المنامة منذ انضمامها في المنظمة في العام 1968 في فعاليات المنظمة وهي من أوائل الدول التي شاركت وانضمت لهذه المنظمة.

بعد ذلك تم عرض فيلم وثائقي عن الإنجازات التنموية التي حققتها مملكة البحرين. كما تم تقديم عرض لمؤسسة مركز البيئة للمدن العربية وعرض آخر لمجموعة العمل الثقافي للمدن العربية.

عرض مركز البيئة للمدن العربية في الجلسة الافتتاحية

اطلاق كيان جديد تحت عنوان «مجموعة العمل الثقافي للمدن العربية»

المؤتمر العام يؤكد على دور المدن في نشر الوعي الإنساني وتعزيز الحوار والتعايش والتسامح

الدورة الثالثة والخمسين للمكتب الدائم

عقد المكتب الدائم لمنظمة المدن العربية دورته الثالثة والخمسين يومي 29-30 مايو 2016 بفندق دبلومات راديسون المنامة / مملكة البحرين، برئاسة مدير عام أمانة العاصمة المهندس الشيخ محمد بن احمد أل خليفة وبحضور أعضاء المكتب الدائم والأمانة العامة للمنظمة والمؤسسات التابعة لها.

تم في بداية الاجتماع نقل رئاسة الدورة من الدوحة إلى المنامة.. وانتخاب نائب الرئيس- مدينة الرباط.

استهل الاجتماع بكلمة رئيس الدورة الثالثة والخمسين مدير عام أمانة العاصمة المهندس الشيخ محمد بن احمد آل خليفة أشار فيها إلى مسيرة المنظمة والنجاحات التي حققتها ودورها في دعم المدن منذ تأسيسها عام 1967.

و ألقى الأمين العام المهندس احمد حمد الصبيح كلمة وجه في بدايتها الشكر لمملكة البحرين باستضافة أعمال الدورة وقال: إن جدول أعمال الدورة الثالثة والخمسين للمكتب الدائم يحفل بالعديد من الموضوعات

والقضايا التي تهم مدننا، ونحن قادرون على اتخاذ القرارات التي تدفع بمسيرة منظمتنا وعملنا المشترك لما فيه خدمة المدن العربية وساكنيها.

وأكد الصبيح على أهمية التعاون بين المدن الأعضاء والدعم المستمر من الأمانة العامة لمنظمة المدن العربية لجهة توطيد علاقات المنظمة بالمنظمات الإقليمية والدولية وزيادة الروابط وتبادل الزيارات والخبرات التي تنعكس بالفائدة على المدن العربية .

ثم استعرض المشاركون جدول الأعمال الذي تضمن مجموعة من البنود التي تتصل بمسيرة عمل المنظمة ومؤسساتها وتم اتخاذ التوصيات المناسبة ورفعها للمؤتمر العام السابع عشر للمصادقة عليها.

وقد خلص اجتماع المكتب الدائم في دورته الـ 53 إلى القرارات والتوصيات التالية:

أولاً: انتخاب الأمين العام الجديد للمنظمة:

بناء على توصية المكتب الدائم في دورته الاستثنائية في أكتوبر 2015 بالكويت بترشيح معالي الأمين العام المهندس احمد حمد الصبيح لمنصب الأمين العام للمنظمة خلفاً للأمين العام الراحل عبد العزيز يوسف، يوصي المكتب الدائم المؤتمر العام بالموافقة على الأمين العام الجديد لدورتين متتاليتين «2016-2019 و 2019 2021-» .. ويعرب المكتب الدائم عن تهانيه وتمنياته للأمين العام الجديد بالتوفيق والنجاح في مهام عمله ومسؤولياته.

ثانياً: انتخاب نائب رئيس الدورة: مدينة الرباط

ثالثاً: مناقشة تقرير الأمين العام إلى المكتب الدائم:

1 - الشؤون المالية:

صادق المكتب الدائم على التقرير المالي للعام 2015 وأطلع على الموازنة التقديرية للأعوام (2016-2017) وقرر إحالتها إلى المؤتمر العام السابع عشر لإقرارها.

2 – الشؤون الإدارية:

-انضمام مدن جديدة

رحب المكتب الدائم بانضمام المدن الجديدة من فلسطين وتونس والصومال وليبيا وموريتانيا ولبنان والمغرب، وتلك التي طلبت الانضمام لتكون مدناً أعضاء في المنظمة. كما أوصي المكتب الدائم الأمانة العامة للمنظمة بمخاطبة المدن الجديدة والترحيب بانضمامها والتأكيد عليها الالتزام بالنظام الأساسي وخاصة فيما يتعلق بشروط منح العضوية. ودعا المكتب الدائم المدن الجديدة للانخراط في أنشطة وفعاليات المنظمة ومؤسساتها، فضلاً عن مشاركتها في المؤتمرات الإقليمية والدولية ذات الصلة بقضايا المدن والتنمية المستدامة.

– لجنة الاشتراكات

أوصي المكتب الدائم بمراعاة الظروف والأوضاع التي

تمر بها المدن والبلديات في دول عربية شقيقة «سورية، ليبيا، تونس، العراق، اليمن، الأردن، لبنان...» بفعل أزمة اللجوء والنزوح والهجرة وفوض الأمين العام واللجنة المشكلة للنظر بقضية الاشتراكات واتخاذ ما يرونه مناسباً.

– تعديل نظام العضوية – النظام الأساسي

أوصي المكتب الدائم بالموافقة على تعديل نظام العضوية – النظام الأساسي وقرر الإحالة للمؤتمر العام السابع عشر للمصادقة

– طلب انضمام UCLG –MEWA للمنظمة

أوصي المكتب الدائم بالموافقة على طلب انضمام UCLG-MEWA كعضو في المنظمة بصفة مراقب. ورفع التوصية للمؤتمر العام السابع عشر للمصادقة.

– مدير عام جديد لمؤسسة التراث والمدن التاريخية العربية

أوصي المكتب الدائم بالموافقة على تعين مدير عام جديد لمؤسسة التراث والمدن التاريخية العربية وقرر الإحالة للمؤتمر العام السابع عشر للمصادقة

– استشارية المدن العربية – الدورة الثانية عشر (2015/5/31) الدوحة

أطلع المكتب الدائم على قرارات وتوصيات الدورة الثانية عشر لاستشارية المدن العربية – في الدوحة (2015/5/31) وقرر الإحالة للمؤتمر العام السابع عشر للمصادقة.

– الهجرة والنزوح

في ظل الأوضاع الراهنة التي تمر بها دول ومدن شقيقة، نستذكر مداخلات مدن أعضاء في المنظمة وطلبها تقديم كافه أشكال الدعم الإنساني للمهجرين والنازحين من الأشقاء السوريين والعراقيين واليمنيين وغيرهم ممن تضرروا بالأحداث الأخيرة....

والطلب من الأمانة العامة للمنظمة ومن المدن العربية الفاعلة، استثمار ما لديها من حضور وعلاقات صداقة وتعاون في المحافل الإقليمية والدولية لمساعدة هؤلاء، وكذلك المدن التي تأثرت أوضاعها بفعل عملية النزوح والهجرة الاضطرارية في الداخل وفي دول الجوار.

إلى ذلك تقترح الأمانة العامة للمنظمة تشكيل مجموعة عمل من عواصم ومدن عربية مؤثرة للاتصال بالمنظمات الإنسانية والمانحين في المنطقة العربية وفي الدول الصديقة لتقديم الدعم المالي والفني والعيني للمدن والبلديات العربية المتضررة بفعل الأحداث المؤسفة، والقيام بكل ما هو ممكن لترميم الأضرار وإعادة الأعمار وتوطين الساكنة في مدنهم وقراهم وبيوتهم .

أوصي المكتب الدائم بالموافقة على اقتراح الأمانة العامة للمنظمة وقرر رفع الأمر للمؤتمر العام السابع عشر للمصادقة.

3 – العلاقات الخارجية والإعلام

أشاد المكتب الدائم بجهود الأمانة العامة وقطاع العلاقات الخارجية والإعلام في مواكبة التحولات الحضرية والنمو المتسارع للمدن إقليمياً ودولياً. ودعا لاستثمار شراكات المنظمة وعلاقاتها في تعزيز دور المدن والبلديات العربية في تشجيع الممارسات الجيدة وجعل المدن جاذبة للعيش والعمل. كما أشاد المكتب الدائم بما يقوم به قطاع الإعلام في المنظمة في نقل ومواكبة كل ما يتصل بعملية التنمية المستدامة سواء عن طريق النشر بمجلة «المدينة العربية» أو عن طريق النشر الإلكتروني عبر موقع المنظمة. وقرر المكتب الدائم رفع الأمر للمؤتمر العام السابع عشر للمصادقة.

– نظام المعلومات الإلكتروني للمدن العربية

أخذ المكتب الدائم علماً بمشروع نظام المعلومات الإلكتروني للمدن العربية وتمنى على المدن والبلديات الأعضاء في المنظمة، وخاصة تلك التي لديها تطبيقات وتجارب ناجحة في مجال التقنية الرقمية والتكنولوجية وتسخير ما تراكم لديها من خبرات في مساعدة الأمانة العامة والمؤسسات التابعة للمنظمة في تنفيذ هذا المشروع. وقرر المكتب الدائم رفع الأمر للمؤتمر العام السابع عشر للمصادقة.

– مجموعة العمل الثقافي للمدن العربية

اطلع المكتب الدائم على العرض المقدم من الأمانة العامة وأمانة عمّان في تفعيل البعد الثقافي في عمل المنظمة لجهة استقطاب الشباب واستثمار طاقاتهم وإمكاناتهم الإبداعية في المجالات الفنية والفكرية والتطوعية .. ففي هذا المناخ المحفوف بالتوترات التي يترتب عليها تصاعد التهديدات وتفاقم الأخطار ، تزداد الأهمية البالغة للعمل الوطني والمحلي في إطار شراكة وتعاون إنساني من اجل تعزيز الحوار و التعايش والتسامح والعمل الجاد على مستوى الحكومات والمنظمات وعلى مستوى المجتمع الأهلي ومؤسساته وهيئاته وجمعياته. ولابد هنا من التأكيد على دور المدن والبلديات في الإسهام في نشر الوعي الإنساني العميق بين النخب وقادة الفكر وصناع الرأي العام في المجتمع.

وأوصي المكتب الدائم العواصم والمدن والبلديات الأعضاء في المنظمة إلى دعم برامج وأنشطة مجموعة العمل الثقافي للمدن العربية من خلال تبادل الخبرات وتنظيم المعارض والفعاليات الثقافية والفنية من حرف يدوية وإبداعات شبابية ومجتمعية وقرر المكتب الدائم رفع الأمر للمؤتمر العام السابع عشر للمصادقة.

– جائزة بيروت للمدينة العربية – المبدعة

أوصي المكتب الدائم المؤتمر العام بالموافقة على إطلاق جائزة جديدة بعنوان «جائزة بيروت للمدينة العربية المبدعة» ودعا الأمانة العامة للمنظمة لمخاطبة بلدية بيروت والتشاور معها للوقوف على استعداد مجلسها البلدي الجديد في استكمال إجراءات تنفيذ المشروع بما في ذلك تخصيص موقع للجائزة وميزانية تقديرية وفريق عمل تنفيذي وتنقيح مشروع النظام الأساسي للجائزة. كما أوصي المكتب الدائم «المؤتمر العام» بعرض محصلة الاتصالات والمشاورات على المكتب الدائم في دورته الرابعة والخمسين لاتخاذ ما يراه مناسباً.

رابعاً: تشكيل مكتب المؤتمر العام السابع عشر

استناداً للنظام الأساسي، أوصي المكتب الدائم تشكيل / انتخاب مكتب المؤتمر العام السابع عشر على النحو التالي:

1 – رئيس المؤتمر: المهندس الشيخ محمد بن احمد آل خليفة –مدير عام أمانة العاصمة/ المنامة

2 – نائب رئيس المؤتمر : عمّان

3 – نائب رئيس المؤتمر: القاهرة

خامساً: مناقشة تقارير مجالس أمناء المؤسسات

اطلع المكتب الدائم على تقارير وتوصيات مجالس أمناء المؤسسات التابعة للمنظمة وأوصى باعتمادها كبرنامج عمل للسنوات الثلاث القادمة. وأكد المكتب الدائم على دور المؤسسات في اعتماد برامج وسياسات تفضي إلى خدمة المدن الأعضاء وخاصة تلك التي شهدت تحولات بفعل التطورات الأخيرة في دول عربية شقيقة.

سادساً: تشكيل المكتب الدائم

أوصي المكتب الدائم بالإبقاء على تشكيلة المكتب الدائم ومجلس إدارة صندوق تنمية المدن العربية وذلك حتى الانعقاد التالي لدورة المكتب الدائم الرابعة والخمسين.

سابعاً: التشكيل الجديد لمجالس أمناء المؤسسات التابعة للمنظمة

رفع المكتب الدائم التشكيل الجديد لمجالس أمناء المؤسسات التابعة للمنظمة إلى المؤتمر العام السابع عشر للمصادقة.

ثامناً: ما يستجد من أعمال

– زمان ومكان انعقاد الدورة الرابعة والخمسون للمكتب الدائم والمؤتمر العام الثامن عشر.

رحب المكتب الدائم بعرض مدينة نواكشوط استضافة الدورة الرابعة والخمسين للمكتب الدائم على أن يعقد في 2017 ، وأوصي الأمانة العامة بتحديد تاريخ انعقاد الدورة بالتشاور والتنسيق مع المدينة المضيفة.

كما رحب المكتب الدائم بعرض مدينة عمّان استضافة المؤتمر العام الثامن عشر في العام 2019 ، وأوصي بأن يكون المؤتمر جامعاً لجميع المدن العربية الأعضاء في المنظمة.

– إعمار المدن المتضررة

أوصي المكتب الدائم بمشروع القرار التالي لاعتماده من المؤتمر العام السابع عشر:

يعرب المؤتمر العام عن تعاطفه مع المدن التي تضررت بالأحداث المؤسفة ويتمنى على العواصم والمدن المقتدرة مد يد العون والمساعدة وتقديم الخبرات الفنية والهندسية لتمكين هذه المدن من إنجاز الدراسات والتقارير ذات الصلة بعملية الترميم وإصلاح الأضرار وإعادة البناء والأعمار.

– الميثاق العربي لتحالف مدن التنمية المستدامة

اعتمد المكتب الدائم الميثاق العربي لتحالف مدن التنمية المستدامة المقترح من دبي، والذي تم التوقيع عليه في الاجتماع. وقرر المكتب الدائم رفع الأمر للمؤتمر العام السابع عشر للمصادقة.

– الشكر والتقدير

أوصي المكتب الدائم بتوجيه برقيات شكر وتقدير لمملكة البحرين على استضافة أعمال المكتب الدائم الدورة 53 والمؤتمر العام السابع عشر. كما أوصي المكتب الدائم بتوجيه برقيات شكر وتقدير للدعم الذي تلقاه منظمة المدن العربية

والمؤسسات التابعة لها في كل من الكويت، المملكة العربية السعودية، دولة قطر، دولة الإمـارات العربية المتحدة، المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية التونسية.

تاسعاً: البيان الختامي

استـعـرض المكتب الـدائـم مـشـروع البيان الختامي للمؤتمر العام السابع عشر، واعتمد ما جاء فيه من معطيات تعكس رغبات وتطلعات المدن العربية ومدن العالم في التعاون للتصدي لتحديات التنمية الحضرية المتسارعة ولاسيما تلك الناجمة عن التحضر السريع في منطقتنا العربية مع ما يواكب ذلك من تحديات تتمثل في الفقر الحضري ونمو العشوائيات واستنزاف الموارد والبيئة وهذا يستدعي اتخاذ إجـراءات و وضع استراتيجيات تعالج التحديات ولا سيما منها استراتيجيات التنمية الحضرية المستدامة والشاملة والمبنية على الحقوق... وتسعى إلى تحقيق الرفاه والأمان والتنمية البشرية الشاملة وتعزز المنعة للمجتمعات والاستدامة البيئية .

المشاركون في الدورة 53 للمكتب الدائم
المنامة 29-30 مايو 2016

أربد	القاهرة
بغداد	الكويت
تونس	مسقط
حلحول	نواكشوط
القدس	المنامة
دبي	البصرة
الدوحة	الرباط
الرياض	الخرطوم
عمّان	مقديشو
جيبوتي	العيون

اجتماع مجالس أمناء المؤسسات

عقدت مجالس أمناء المؤسسات التابعة لمنظمة المدن العربية اجتماعات سبقت انعقاد الدورة الثالثة والخمسين للمكتب الدائم يوم 29 - 30 مايو 2016.

وقد ناقشت المدن الأعضاء في مجالس مؤسسات المنظمة الموضوعات المدرجة واتخذت بشأنها التوصيات المناسبة في ضوء التطورات التي تشهدها مدن عربية ووصول قيادات بلدية جديدة إلى تلك .

• محضر اجتماع مجلس أمناء المعهد العربي لإنماء المدن

حضر الاجتماع أعضاء مجلس الأمناء من المدن التالية: الرياض- تونس-الرباط-عمّان-المنامة-القاهرة-الدوحة-بغداد-الجزائر.

بالإضافة إلى مشاركة مدير عام المعهد العربي لإنماء المدن عضو ومقرر المجلس و ممثل الأمانة العامة للمنظمة ، وعدد من مرافقي رؤساء الوفود وبعض الضيوف .

في بداية الاجتماع نقل مدير عام المعهد تحيات معالي رئيس مجلس الأمناء رئيس المعهد الشيخ / عبد الله العلي النعيم الذي حالت ظروف صحية طارئة دون مشاركته في الجلسة ، متمنياً لهم التوفيق والمشاركة الفاعلة في أعمال المجلس ، وقال إن توصياتكم ومقترحاتكم ستجد الاهتمام لما سيكون لها من إثر طيب في تنمية مدننا العربية .

وأعرب سعادة مدير عام المعهد عن ترحيبه بأعضاء المجلس مشيراً إلى أن هذا الاجتماع الأول لمجلس الأمناء بتشكيلته الجديدة ، كما عبّر عن خالص شكره وتقديره لتعاون الأخوة أعضاء المجلس السابق وتقدم بالتهنئة الخالصة والترحيب للأعضاء الجدد في المجلس سائلاً الله العلي القدير أن يوفق الجميع لخدمة مدننا العربية وبلدياتها وسكانها .

و طلب من أعضاء مجلس الأمناء اختيار أحد الأعضاء لرئاسة جلسة المجلس نظراً لعدم تمكن معالي رئيس المجلس من الحضور وذلك وفقاً للمادة الثانية عشرة من النظام الأساسي للمعهد والتي تنص : (يتولى رئيس مجلس الأمناء رئاسة اجتماعات المجلس وينوب عنه عند غيابه من يختاره المجلس من بين أعضائه).

وعليه تم اختيار سعادة المهندس الشيخ/محمد بن أحمد آل خليفة المدير العام لأمانة العاصمة المنامة بالاجتماع لرئاسة الجلسة .

وقد عبّر رئيس الجلسة عن شكره وتقديره لأعضاء المجلس على اختياره لرئاسة الجلسة، ومتمنياً لمعالي الشيخ عبد الله العلي النعيم موفور الصحة والعافية. ثم أعطى الفرصة لسعادة نائب مدير المعهد عبد الله بن محمد السبيل لتقديم عرض موجز لتقرير المعهد .

وقد تضمن التقرير مقدمة ثم عرض موجز لأقسامه الرئيسية :

القسم الأول : البرامج الرئيسية : وتشتمل على أربعة برامج :

أولاً : برنامج تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات

ثانياً : برنامج الأطفال والشباب

ثالثاً: برنامج استراتيجية تنمية المدن
رابعاً: برنامج الفقر الحضـري
ويتضمن كل برنامج مجموعة من النشاطات المتنوعة مؤتمرات وندوات وورش عمل ولقاءات علمية ومسوحات ومشروعات عملية.

القسم الثاني : نشاطات متنوعة ... وتشمل :

-البحوث والدراسات
-إصدارات المعهـــد
-مكتبة المعهـــد
-تقنيـة المعلومـات

القسم الثالث : علاقات التعاون ومشاركات المعهد

-مقدمـــة.
-عضوية المعهد في المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة
-اتفاقيـات التفاهـم والتعـــاون
-مشاركات المعهد في النشاطات العلمية
-زيارات التواصل

بدأ المناقشـة ممثـل مدينـة الرباط متسائلاً حـول كيفيـة الاستفـادة مـن مكتبة المعهد.

وأوضح نائب مدير عام المعهد بأن المكتبـة مفتـوحة للمـدن ويمكن التواصل عن طريق الأنترنت وموقع المعهد. ثم تحدث ممثل منظمة المدن العربية الأستاذ/ غسان سمان، مشيراً إلى أن المعهد من أوائل المؤسسات التي قامت على أكتافها منظمة المدن العربية. وعلى المدن والبلديات التي تطلب ما تريد والمعهد والمنظمة يدعمان ما تتطلبه المدن العربية.

وقام باستعراض بعض البرامج التي نفذها المعهد مؤخراً ومنها برنامج الاطلاع على تجربة بلدية إسطنبول الكبرى وندوة التحديات البيئية بمدينة الداخلة المغربية.

وعقب نائب مدير عام المعهد مشيراً على أن المعهد يعمل على برنامج الاطلاع على التجارب والممارسات المتميزة وحاليـاً ينسـق مـع ماليزيا وأمانة عمان الكبرى للاطلاع على تجاربهما.

كما أشاد رئيس الجلسة بالبرامج التي يقدمها المعهد، وأنهم في بلدية المنامـة يحرصـون على المشـاركـة فيها، وحث المدن على المشاركة في تلك البرامج.

كما حيا معالي الشيخ النعيم رئيس مجلس الأمناء رئيس المعهد على جهوده الكبيرة في نشاطات وبرامج المعهد متمنياً له الشفاء العاجل.

ثم تحدث سعادة مدير عام المعهد عن برنامج المدينة الصديقة للطفل والذي ينفذه بالتعامل مع اليونسكو. وبعد تداول مرئيات وملاحظات ومقترحات الأعضاء حول التقرير تمت إجازته .. وفي الختام عبر رئيس الجلسة عن شكره وتقديره لأعضاء المجلس.

• محضر اجتماع مجلس أمناء مؤسسة التراث والمدن التاريخية العربية

التأمت الجلسة الخاصّة بمؤسسة التراث و المدن التاريخية العربية بحضور نائب رئيس مجلس الأمناء ومديرها العام و ممثّلين عن الأعضاء في مكتب المؤسسة.

و استهلّ نائب رئيس مجلس الأمناء الجلسة مرحبا بالحاضرين و مبلّغا تحيات الرئيس و تمنياته بنجاح المؤتمر العام السابع عشر لمنظمة المدن العربية.

ثمّ أحال الكلمة لمدير عام المؤسسة الذي قدّم نشاطات مؤسسة التراث لسنة 2015 مبرزا أهمّ المجهودات التي قامت بها في ميدان الترويج للحفاظ على التراث و بناء العلاقات بين المؤسسات العالمية ذات الشأن و مساعدة المدن التاريخية الأعضاء على إعداد ملّفات الترّشح لقائمة التراث العالمي و القيام بندوات خاصّة بإدارة التراث.

كما تحدّث عن البرامج المستقبلية الخاصّة بإعداد ميثاق عربي لحماية التراث بالمدن العربية زمن التوترات المحلية و الإقليمية يكون ملزما لها و ذلك بالاشتراك مع منظمة الألكسو و إعداد مشروع لتوثيق التراث بالمدن العربية و إعانة الراغبة منها على إعداد ملّف ترّشحها للتسجيل على قائمة التراث العالمي و إصدار كتيبات مبسطة للتعريف بالتراث و المحافظة عليه لدى الناشئة.

و إثر ذلك فتح باب النقاش للحضور الذين ثمنّوا مجهودات المؤسسة و أعربوا عن رغبتهم في تكثيف التواصل معها.

و أفضت النقاشات إلى التوصيات التالية :

1 - الدعوى لفضح الاعتداءات و التزوير الذي ينتهجه العدوّ الصهيوني على المقدّسات الإسلامية و المسيحية بالقدس الشريف.

2 - إنشاء مرصد لتتبّع عمليات التدمير للذاكرة و سرقة الآثار و المتاجرة بها في المدن العربية المعرّضة للحروب و النزاعات المسلحة كمدن العراق و سوريا و غيرها.

3 - الحثّ على تشجيع أصحاب الأعمال و المؤسسات حتّى يكونوا راعين للتراث و الموروث الثقافي في المدن التاريخية العربية.

4 - العمل على إنقاذ الكنوز التراثية من المخطوطات الموجودة في العالم العربي و تبادل الخبرات بشأن ترميمها و المحافظة عليها.

5 - إرساء تعاون مع منتدى المعلومات لتوثيق تراث العالم العربي عبر منظومة المعلومات الجغرافية.

6 - تعميم التجارب الناجحة في ميدان ترميم المعالم و إعادة توظيفها و مقاربات صيانة المدن العتيقة كتراث حيّ.

كما طلب الحاضرون زيادة تدعيم مؤسسّة التراث و المدن التاريخية العربية ماديا و توفير إمكانات أكبر حتّى يتسنّى لها القيام بالمشاريع و المهام المناطة بعهدتها على أحسن وجه.

• محضر اجتماع مجلس أمناء مؤسسة جائزة منظمة المدن العربية

يتشكل مجلس أمناء المؤسسة من:

-رئيس مجلس الأمناء مدير بلدية الدوحة- المنامة -الخرطوم – المنستير – الإسكندرية- العيون -البصرة – عمّان- حلب -مسقط – المدينة المنورة – الأمانة العامة.

• تم عرض التقرير العام عن السنوات السابقة على صعيد الجوانب التالية:

•الأنشطة وفعاليات الجائزة.

•إصدارات المؤسسة.

•الإجراءات الإدارية.

•التقرير المالي السنوي عن 2015.

• تمت مناقشة آخر التحديثات في التواصل مع المدن العربية بشأن الدورة ١٣ للجوائز.

• تم عرض استراتيجية مؤسسة الجائزة المستقبلية للسنوات 2016-2017-2018 من خلال المحاور التالية :

•المحور الإداري.

•المحور المالي

•المحور الفني

وخلص الاجتماع إلى التوصيات التالية:

-حث المدن العربية على المشاركة في الدورة الثالثة عشر وتقديم الترشيحات في أقرب فرصة ممكنة قبل غلق باب الترشيح والمقرر أن يكون بتاريخ 2016/11/30م.

-التعاون مع المنظمة ومؤسساتها في وضع خطه لتفعيل وسائل التواصل الإلكتروني بين جميع المدن الأعضاء وبين المنظمة ومؤسساتها، وتحديث بياناتها بشكل مستمر لكي لا تكون بعض المدن في منأى عن حركة التطور التي تتسابق عليها المدن العربية.

-توجيه كتاب شكر من المؤتمر العام للسيد/يعقوب الماس – المدير السابق لمؤسسة الجائزة على ما قام به من جهود طوال سنوات عمله.

• محضر اجتماع مجلس أمناء المنتدى العربي لنظم المعلومات

اجتمع مجلس أمناء المنتدى العربي لنظم المعلومات في مدينة المنامة عاصمة مملكة البحرين وبحضور ممثلي المدن التالية:

(المنامة – الكويت – مسقط – مكة المكرمة – عمّان – بيروت – بغداد – الرباط – تونس-الجزائر – الإسكندرية) بالإضافة إلى الأمانة العامة لمنظمة المدن العربية وعدد من الحضور. في بداية الاجتماع رحب معالي عقل بلتاجي أمين عمان ورئيس مجلس أمناء المنتدى بممثلي المدن في مجلس أمناء المنتدى واكد معاليه حرص أمانة عمان على احتضان ودعم مؤسسة المنتدى العربي لتكون مؤسسة متميزة في عطائها وخدماتها في مجال تقنية ونظم المعلومات والإدارة الحديثة لتساهم إلى جانب مؤسسات المنظمة الشقيقة في نهضة وتطور المدينة العربية..... بعد ذلك قدم

المهندس جميل محمد العملة مدير عام المنتدى عرضا باستخدام Power Point لأبرز إنجازات المنتدى وخطط ومشاريع المنتدى المستقبلية كالتالي:

• الدورات وورش العمل التي انجزها المنتدى خلال الفترة (2014-2015) في مجال تكنلوجيا المعلومات والإدارة الحديثة كما تم استعرض نماذج من ورش العمل والمؤتمرات التي سبق وان نظمها المنتدى.

• الخدمات الإلكترونية وتشمل المواقع الإلكترونية وقواعد البيانات التي انجزها المنتدى لعدد من البلديات بالإضافة إلى بناء صفحة الموقع الإلكتروني لمجلة المنتدى الإلكترونية وموقع المنتدى الإلكتروني وقواعد البيانات....

• دراسة مدى جاهزية الحكومة الإلكترونية في الدول العربية وخطة المنتدى التدريبية المنظورة للأعوام الثلاث القادمة .

• إصدارات المنتدى مجلة المنتدى الإلكترونية.

• إعداد اللوائح المنظمة لعمل المنتدى (– اللائحة التنفيذية – اللائحة الإدارية – اللائحة المالية)

• دراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع مبنى المقر الدائم للمنتدى المزمع بناءه على قطعة الأرض التي خصصتها أمانة عمان لإقامة المشروع عليها.

• إحصائيات إنجازات المنتدى والمشاركين والبلديات والهيئات التي استفادت من خدمات ونشاطات المنتدى المختلفة.

• التقرير المالي

بعد ذلك فتح باب المناقشة حيث أشاد المتحدثون بإنجازات المنتدى في كافة المجالات و دوره في نشر المعرفة الإلكترونية والإسهام في مجال التحول نحو البلدية الإلكترونية و تقدموا بالشكر لأمانة عمان الكبرى وأمينها/ورئيس المنتدى على الدعم والمساندة للمنتدى, كما أشاد الحاضرون بمدير وكادر المنتدى وثمنوا الإنجازات والنجاحات التي حققها. واتخذ المشاركون التوصيات التالية:

1 - نبارك لكل من مملكة البحرين والإمارات العربية المتحدة حصولهما على مراكز عالمية متقدمة في «الجاهزية للحكومة الإلكترونية» اعتمادا على تقرير الأمم المتحدة لعام 2014

2 - ندعو المنتدى العربي للتعاون مع بلديات المنامة و دبي و الرياض والبلديات العربية الأخرى الحاصلة على مواقع متقدمة في مجال الخدمات الإلكترونية لعقد ورشات عمل متخصصه في مجال البلدية الإلكترونية والخدمات الإلكترونية لعدد من بلديات الدول العربية الأخرى لإتاحة الفرصة أمام تلك البلديات الاطلاع على التجارب الناجحة والاستفادة منها لتطبيقا في بلدياتهم.....

3 - دعوة الأمانة العامة لمنظمة المدن العدربية إلى البدء في تشييد مبنى مقر المنتدى والمبنى الاستثماري المرافق له وتجهيزه بالأجهزة والمعدات اللازمة ليكون مركزا إقليميا من مراكز منظمة المدن العربية.

4 - دعوة المدن والبلديات العربية وخاصة المدن التي يتشكل منها مجلس أمناء المنتدى للاستفادة من فعاليات ونشاطات المنتدى والتفاعل معه ومشاركته في تنفيذ خططه وبرامجه والعمل على نشر المعرفة وتعميمها في المدن العربية و نقل الخبرات والتجارب التكنولوجية الناجحة فيما بينها.

5 - دعوة المنتدى العربي للتعاون مع البلديات العربية الأعضاء في مجال الخدمات الإلكترونية لتمكينها من

إنشاء المواقع والأنظمة الإلكترونية الخاصة بها وتحديداً مع البلديات التي بحاجة إلى ذلك.

6 - دعوة المنتدى العربي لعقد ورشات عمل و دورات لأصحاب القرار و قيادات العمل البلدي و اطلاعهم على الممارسات التكنولوجية والإدارية المثلى المطبقة في العالم. وعقد دورات تقنية متخصصة للمتخصصين في مجال تقنية المعلومات في البلديات العربية لمساعدة البلديات في تطوير وتحسين وضعها التقني.

7 - دعوة المنتدى العربي لمتابعة الدراسات العالمية الخاصة بوضع الحكومة الإلكترونية العربية وعمل التوصيات ونشرها والتي من شانها تحفيز تلك الدول في الوصول إلى الحكومة الإلكترونية.

8 - اعتماد اللوائح المنظمة لعمل المنتدى وهي
(– اللائحة التنفيذية – اللائحة الإدارية – اللائحة المالية) ودعوة إدارة المنتدى لتطبيق ما ورد في تلك اللوائح في عمل المنتدى .

• محضر اجتماع مجلس أمناء مركز البيئة للمدن العربية

مركز البيئة للمدن العربية
Environmental Center for Arab Towns

اجتمع مجلس أمناء مركز البيئة للمدن العربية بحضور كل من:

رئيس مجلس الأمناء مدير عام بلدية دبي–أمين عام المنظمة –مساعد عام بلدية دبي لقطاع رقابة البيئة والصحة والسلامة– مدير إدارة التسويق المؤسسي والعلاقات ببلدية دبي– القاهرة– الكويت –مسقط – فاس –الخليل– تونس – القدس بالإضافة إلى مدير عام مركز البيئة ومستشار أمين عام المنظمة وعدد من مرافقي رؤساء الوفود وبعض الضيوف.

في بداية الاجتماع رحب سعادة المهندس حسين ناصر لوتاه مدير عام بلدية دبي ورئيس مجلس أمناء مركز البيئة للمدن العربية بالحضور من ممثلي المدن العربية في مجلس أمناء مركز البيئة للمدن العربية

1 - هنأ الأمين العام الجديد معالي المهندس احمد الصبيح على تسلمه مهام الأمين العام لمنظمة المدن العربية والثقة التي منحت له متمنيا لمعاليه مزيدا من التقدم والنجاح في منصبة الجديد مؤكدا على تبني أفكار إبداعية وأسلوب عمل فعال لخدمة المدن العربية

2 - كما أشار سعادته إلى أن بلدية دبي تفخر باستضافة مركز البيئة للمدن العربية ليكون منارة انطلاق لرفع الوعي البيئي ونقل وتبادل الخبرات بين المدن العربية وأشاد بالدور النشط والفعال الذي يلعبه المركز في الحفاظ على البيئة وما تحقق من إنجازات ومبادرات بيئية في وقت زمني قصير وشدد سعادته على إننا ماضون لتحقيق المزيد من الإنجازات والانتشار بشكل أوسع في المدن العربية.

3 - أشاد سعادته ببرامج التوعية البيئة التي يتبناها مركز البيئة للمدن العربية وخصوصا المجلات البيئية وأهمية التحول الإلكتروني لمجلة الأطفال البيئية وإنشاء تطبيق ذكي لزيادة انتشار المجلة.

4 - نقل وتبادل الخبرات بين المدن العربية والاستفادة من تقدم بعض المدن العربية وخبرات بلدية دبي وخصوصا في مواضيع الاستدامة والبيئة ونقلها الى المدن العربية الأخرى.

5 - ناشد سعادة المهندس حسن لوتاه – مدير عام بلدية دبي ورئيس

مجلس أمناء مركز البيئة للمدن العربية معالي المهندس احمد الصبيح الأمين العام لمنظمة المدن العربية تفعيل الشراكات الموقعة بين المنظمة والمنظمات الدولية المرموقة في العالم والمتخصصة بمجالات استدامة المدن والمنظمات البيئية وشدد سعادته على عقد شراكات جديدة مع المنظمات الدولية الفاعلة وخصوصا تلك الموجودة في الدول الإسكندنافية .

بعد الكلمة الترحيبية، قام السيد حسين الفردان مدير المركز بتقديم العرض التقديمي للحضور.

بخصوص نشاطات وإنجازات المركز متضمنا ما يلي:

1 - مقدمة عن مركز البيئة للمدن العربية شاملا الرؤية والرسالة والشركاء والأهداف والقيم

2 - التوعية البيئية والتي تشمل على مجلة بيئة المدن الإلكترونية ومجلة بيئتي للأطفال

3 - تطوير تقنيات التواصل ونشر الوعي البيئي ونقل المعرفة والتي تشتمل على:

- أعداد نشرة النافذة الخضراء
- خطة البث الانتقائي ونشر أفضل الممارسات
- المكتبة المرئية
- الموقع الإلكتروني "أخبار البيئة"
- استبيان قياس رأس الجمهور بخدمات مركز البيئة للمدن العربية
- النشرات الإلكترونية

4 - التنظيم والمشاركة في البرامج والمؤتمرات و برامج التوعية المحلية

5 - تنظيم البرامج التدريبية البيئية لبناء القدرات العربية

6 - تنظيم المؤتمرات البيئية والتي تشتمل على:

- تنظيم المؤتمر العالمي "بيئة المدن" الرابع 2014 في الرياض – المملكة العربية السعودية
- تنظيم المؤتمر العالمي "بيئة المدن" الخامس 2015 في المدينة المنورة – المملكة العربية السعودية
- تنظيم مؤتمر الفجيرة الأول "للبيئة البحرية والسواحل 2015
- القمة الحكومية و تنظيم ورشة "استشراف مدن المستقبل" في دبي – الإمارات العربية المتحدة

7 - تعزيز المشاركات المجتمعية والاحتفالات بالمناسبات البيئية المحلية والإقليمية والعالمية خصوصا يوم البيئة العالمي

8 - تبني مبادرات عالمية والذي يشتمل على البرامج العالمية التالية:

- برنامج المدارس المستدامة (إقامة ورش تدريبية للمدارس)
- برنامج العلم الأزرق (يستهدف الشواطئ والمراسي و الفنادق)
- برنامج المفتاح الأخضر (يستهدف الفنادق الصديقة للبيئة)
- برنامج الصحفيون الشباب (توعية الشباب بأهمية الصحافة و الإعلام البيئية)

9 - توثيق صلات التعاون وعقد شراكات مع منظمات بيئية دولية وإقليميه ومحلية مهتمة بالقضايا البيئية والاستدامة للمدن

10 - المشاريع المستقبلية التي يهدف مركز البيئة للمدن العربية إلى تنفيذها خلال السنوات الثلاث المقبلة ومن أهمها:

- مجلس الجامعات الخضراء
- سلسلة البرامج التدريبية للعام 2016 والتي صممت لاستضافتها من قبل المدن العربية وبالتالي بناء قدرات المدن العربية

- مشروع السياحة المستدامة
- جائزة الإبداع و الابتكار الجامعي
- تنظيم ورش العمل البيئية والمؤتمرات والمعارض في المدن العربية وتشجيع المشاركات المجتمعية في تبني مفهوم المحافظة على البيئة.

11 - التقرير المالي

تم فتح باب الحوار والمناقشة بعد انتهاء العرض التقديمي حيث أشاد جميع المتحدثين بإنجازات ومشاريع ومبادرات المركز البيئة.

وشدد مندوب المغرب على أهمية إنتاج الطاقة من مصادر الطاقة المتجددة وخصوصا الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وأشار إلى أن المغرب أنشأت اكبر مشروع للطاقة الشمسية في العالم والاهتمام بإنتاج الطاقة من النفايات وعلق سعادة رئيس مجلس الأمناء على أهمية الاستفادة من تجارب المدن العربية البيئية المستدامة ونقل افضل الممارسات بين المدن العربية.

وعلق السيد سيف سباع الرشيدي على مدى توافر قطع غيار الإنارة والطاقة الشمسية حيث أشار سعادة رئيس مجلس الأمناء بتوافرها بأسعار منافسة جدا وأشار إلى استخدام الطاقة الشمسية في كافة الحدائق العامة في دبي.

أشار سعادة رئيس مجلس الأمناء بأهمية برنامج العلم الأزرق وخصوصا في التسويق السياحي للمدن وان معظم المدن العربية تحتوي شواطئ ويمكن الاستفادة من هذا البرنامج لإدارة المناطق الساحلية والجذب السياحي. وأشار سعادته إلى أن مركز البيئة للمدن العربية هو الممثل الرسمي لبرنامج العلم الأزرق في دولة الإمارات العربية المتحدة ويمكن للمدن العربية التواصل مع مركز البيئة بخصوص برنامج العلم الأزرق.

قيام منظمة المدن العربية بإنشاء موقع الكتروني شامل للمنظمة والمؤسسات التابعة لها وتخصيص صفحة لكل مدينة عربية لتحميلها بأهم التشريعات والفعاليات والخطط وليكون الموقع الإلكتروني حلقة الوصل بين المنظمة والمؤسسات والمدن العربية حسب العرض المقدم من مركز البيئة للمدن العربية.

وخلص الاجتماع إلى التوصيات التالية:

1 - تفعيل الشراكات الموقعة بين المنظمة والمنظمات الدولية المرموقة في العالم والمتخصصة بمجالات استدامة المدن والمنظمات البيئية والتشديد على عقد شراكات جديدة مع المنظمات الدولية الفاعلة وخصوصا تلك الموجودة في الدول الإسكندنافية الرائدة عالميا.

2 - الاستفادة من برنامج العلم الأزرق وخصوصا في التسويق السياحي للمدن العربية وان معظم المدن العربية تحتوي شواطئ ويمكن الاستفادة من هذا البرنامج لإدارة المناطق الساحلية والجذب السياحي وحيث أن مركز البيئة للمدن العربية هو الممثل الرسمي لبرنامج العلم الأزرق في دولة الإمارات العربية المتحدة فإنه يمكن للمدن العربية التواصل مع مركز البيئة بخصوص برنامج العلم الأزرق.

3- إمكانية التواصل بين عمداء المدن العربية عبر استخدام التقنيات الحديثة للأنترنت وعقد لقاءات باستخدام تقنية المؤتمر عبر الفيديو (Video Conference) وبالتالي توفير الوقت والجهد والمال وحماية البيئة

4 - أهمية التحول الإلكتروني لمجلة الأطفال البيئية وإنشاء تطبيق ذكي لزيادة انتشار المجلة لرفع الوعي البيئي والوصول لأكبر شريحة من الأطفال.

5 - نقل وتبادل الخبرات بين المدن العربية والاستفادة من تجارب المدن العربية المتقدمة وخصوصا في

مواضيع الاستدامة والبيئة ونقلها إلى المدن العربية الأخرى.

6 - دعم المدن العربية لأنشطة ومبادرات مركز البيئة للمدن العربية واستضافة المدن العربية للمؤتمرات والبرامج التدريبية التي ينظمها المركز.

7 - قيام منظمة المدن العربية بإنشاء موقع الكتروني شامل للمنظمة والمؤسسات التابعة لها (نظام معلومات وتخصيص صفحة لكل مدينة عربية لتحميلها بأهم التشريعات والفعاليات والخطط وليكون الموقع الإلكتروني حلقة الوصل بين المنظمة والمؤسسات والمدن العربية حسب العرض المقدم من مركز البيئة للمدن العربية.

صندوق تنمية المدن العربية

محضر اجتماع صندوق تنمية المدن العربية

عقد مجلس إدارة صندوق تنمية المدن العربية جلسته الثامنة والعشرين برئاسة رئيس مجلس إدارة الصندوق – الأمين العام للمنظمة المهندس احمد حمد الصبيح وذلك في 29-30 مايو 2016 في مدينة المنامة بمملكة البحرين.

تم استعراض المواد المدرجة على جدول الأعمال وتم اتخاذ القرارات والتوصيات المناسبة.

المؤتمر العام السابع عشر

الجلسة العامة: القرارات والتوصيات

افتتاح الجلسة العامة للمؤتمر العام السابع عشر

اتخذ المؤتمر العام السابع عشر لمنظمة المدن العربية جملة من القرارات والتوصيات تتصل بمسيرة عمل المنظمة ومؤسساتها لثلاث سنوات قادمة ومن بينها المصادقة على توصيات الدورتين الثانية والخمسين والثالثة والخمسين للمكتب الدائم والهيئة الاستشارية العليا في دورتها الثانية عشر والحسابات المالية والميزانيات التقديرية.

كما اتخذ المؤتمر عدداً من القرارات التي تؤسس لنقلة جديدة في عمل المنظمة ومؤسساتها وخاصة ما يتعلق بتعزيز العلاقات الخارجية وتنظيم عدد من المؤتمرات والملتقيات الإقليمية والدولية التي من شانها أن تعزز دور المدن العربية في المحافل الإقليمية والدولية وتوطيد العلاقات بين المدن العربية ومثيلاتها من المدن الأوروبية والأمريكية والأسيوية وغيرها بما يتيح لهذه المدن الاستفادة من تجارب بعضها البعض واكتساب الخبرات بهدف القيام بأفضل الممارسات التي تعمل على تحقيق التنمية المستدامة.

وفي ما يلي القرارات التي اتخذها المؤتمر العام:

أولاً: انتخاب الأمين العام الجديد للمنظمة:

وافق المؤتمر العام على توصية المكتب الدائم في دورته الاستثنائية في أكتوبر 2015 بالكويت وانتخب معالي الأمين العام المهندس احمد حمد الصبيح أميناً عاماً للمنظمة خلفاً للأمين العام الراحل عبد العزيز يوسف العدساني لدورتين متتاليتين «2016 - 2019» و « 2019 - 2021».. وأعرب المؤتمر العام عن تهانيه وتمنياته للأمين العام الجديد بالتوفيق والنجاح في مهام

عملـه ومسؤولياته.

ثانياً: انتخاب مكتب المؤتمر العام السابع عشر:

استناداً للنظام الأساسي، قرر المؤتمر العام تشكيل / انتخاب مكتب المؤتمر العام السابع عشر على النحو التالي:

رئيس المؤتمر: المهندس الشيخ

محمد بن احمد آل خليفة

مدير عام أمانة العاصمة/المنامة

- نائب رئيس المؤتمر : عمّان
- نائب رئيس المؤتمر: القاهرة

ثالثاً : المصادقة على توصيات الدورتين الثانية والخمسين والثالثة والخمسين للمكتب الدائم والهيئة الاستشارية العليا في دورتها الثانية عشر:

1- الشؤون المالية

- صادق المؤتمر العام على التقرير المالي للعام 2015 وأطلع على الموازنة التقديرية للأعوام (2016 2017-2018).
- أحيط المؤتمر العام علماً بسير أعمال صندوق تنمية المدن العربية وقرر المصادقة على الحسابات الختامية للأعوام (2013 - 2014 - 2015).
- جدد المؤتمر العام تعيين مراقب الحسابات « البزيع وشركاه».

2- الشؤون الإدارية:

- انضمام مدن جديدة

رحب المؤتمر العام بانضمام المدن الجديدة من المملكة العربية السعودية وفلسطين (دورة المكتب الدائم 52 في المنامة) كما رحب بانضمام

المدن الجديدة من تونس والصومال وليبيا وموريتانيا ولبنان والمغرب، وتلك التي طلبت الانضمام لتكون مدناً أعضاء في المنظمة.

كما أوصي المؤتمر العام الأمانة العامة للمنظمة بمخاطبة المدن الجديدة والترحيب بانضمامها والتأكيد عليها الالتزام بالنظام الأساسي وخاصة فيما يتعلق بشروط منح العضوية. ودعا المؤتمر العام المدن الجديدة للانخراط في أنشطة وفعاليات المنظمة ومؤسساتها، فضلاً عن مشاركتها في المؤتمرات الإقليمية والدولية ذات الصلة بقضايا المدن والتنمية المستدامة.

- لجنة الاشتراكات

قرر المؤتمر العام المصادقة على توصية المكتب الدائم بضرورة مراعاة الظروف والأوضاع الصعبة التي تمر بها مدن وبلديات في دول عربية شقيقة «سورية، ليبيا، تونس، العراق، اليمن، الأردن، لبنان...» بفعل أزمة اللجوء والنزوح والهجرة القصرية.. وفوض المؤتمر العام الأمين العام واللجنة المشكلة للنظر بقضية الاشتراكات واتخاذ ما يرونه مناسباً.

- تعديل نظام العضوية - النظام الأساسي

صادق المؤتمر العام على توصية الدورة الثانية والخمسين للمكتب الدائم المتعلقة بتعديل نظام العضوية «النظام الأساسي» والغاء الأحكام والشروط التي تتصل بانضمام الأفراد إلى عضوية المنظمة.

- طلب انضمام UCLG –MEWA للمنظمة

صادق المؤتمر العام على قبول عضوية منظمة المدن المتحدة والحكومات المحلية – فرع الشرق الأوسط وغربي أسيا UCLG – MEWA كعضو في المنظمة بصفة مراقب مع الإعفاء من اشتراك العضوية على أساس المعاملة بالمثل وذلك وفقاً لما جاء في المادة (6) من النظام الأساسي للمنظمة.

- مدير عام جديد لمؤسسة التراث والمدن التاريخية العربية

صادق المؤتمر العام على توصية المكتب الدائم الدورة (52) بتعيين السيد/ زبير الموحلي مديراً عاماً لمؤسسة التراث والمدن التاريخية العربية.

- استشارية المدن العربية - الدورة الثانية عشر (31/5/2015) الدوحة

صادق المؤتمر العام على ما اتخذته استشارية المدن العربية في دورتها الثانية عشر في الدوحة من قرارات وتوصيات.

- الهجرة والنزوح

صادق المؤتمر العام على توصية المكتب الدائم المتعلقة بموضوع الهجرة والنزوح وقرر الموافقة على اقتراح الأمانة العامة للمنظمة تشكيل مجموعة عمل من العواصم والمدن العربية الفاعلة واستثمار ما لديها من حضور وعلاقات صداقة وتعاون في المحافل الإقليمية والدولية لمساعدة المدن التي تأثرت أوضاعها بفعل عملية النزوح والهجرة الاضطرارية في الداخل وفي دول الجوار. كما دعا المؤتمر العام مجموعة العمل للاتصال بالمنظمات الإنسانية والمانحة في المنطقة العربية وفي الدول الصديقة لتقديم الدعم المالي والفني والعيني للمدن والبلديات العربية المتضررة بفعل الأحداث المؤسفة، والقيام بكل ما هو ممكن لترميم الأضرار وإعادة الإعمار وتوطين الساكنة في مدنهم وقراهم وبيوتهم.

3- العلاقات الخارجية والإعلام:

أشاد المؤتمر العام بجهود الأمانة العامة وقطاع العلاقات الخارجية والإعلام في مواكبة التحولات الحضرية والنمو المتسارع للمدن إقليمياً ودولياً...ودعا لاستثمار شراكات المنظمة وعلاقاتها في تعزيز دور المدن والبلديات العربية في تشجيع الممارسات الجيدة وجعل المدن جاذبة للعيش والعمل وذلك تنفيذاً لأجندة التنمية المستدامة.. كما أشاد المؤتمر العام

بما يقوم به قطاع الإعلام في المنظمة في نقل ومواكبة مختلف الأنشطة والفعاليات عربياً وإقليمياً ودولياً التي تتصل بعملية التنمية المستدامة سواء عن طريق النشر بمجلة «المدينة العربية» أو عن طريق النشر الإلكتروني عبر موقع المنظمة.

- نظام المعلومات الإلكتروني للمدن العربية

أخذ المؤتمر العام علماً بمشروع نظام المعلومات الإلكتروني للمدن العربية وتمنى على المدن والبلديات الأعضاء في المنظمة، وخاصة تلك التي لديها تطبيقات وتجارب ناجحة في مجال التقنية الرقمية والتكنولوجية وتسخير ما تراكم لديها من خبرات وخبراء في مساعدة الأمانة العامة والمؤسسات التابعة للمنظمة في تنفيذ هذا المشروع.

- مجموعة العمل الثقافي للمدن العربية

اعتمد المؤتمر العام اطلاق كيان جديد تابع للمنظمة تحت عنوان «مجموعة العمل الثقافي للمدن العربية» في مدينة عمان. كما اطلع المؤتمر على العرض المقدم من الأمانة العامة وأمانة عمّان في تفعيل البعد الثقافي في عمل المنظمة لجهة استقطاب الشباب واستثمار طاقاتهم وإمكاناتهم الإبداعية في المجالات الفنية والفكرية والتطوعية..

ففي هذا المناخ المحفوف بالتوترات التي يترتب عليها تصاعد التهديدات وتفاقم الأخطار ، تزداد الأهمية البالغة للعمل الوطني والمحلي في إطار شراكة وتعاون إنساني من اجل تعزيز الحوار في التعايش والتسامح والعمل الجاد على مستوى الحكومات والمنظمات وعلى مستوى المجتمع الأهلي ومؤسساته وهيئاته وجمعياته.

وأكد المؤتمر العام على دور المدن والبلديات في الإسهام في نشر الوعي الإنساني العميق بين النخب وقادة الفكر وصناع الرأي العام في المجتمع.

ودعا المؤتمر العام العواصم والمدن والبلديات الأعضاء في المنظمة إلى دعم برامج وأنشطة مجموعة العمل الثقافي للمدن العربية من خلال تبادل الخبرات وتنظيم المعارض والفعاليات الثقافية والفنية من حرف يدوية وإبداعات شبابية ومجتمعية.

- جائزة بيروت للمدينة العربية - المبدعة

اعتمد المؤتمر العام إطلاق جائزة جديدة بعنوان» جائزة بيروت للمدينة العربية المبدعة» وطلب من الأمانة العامة للمنظمة مخاطبة بلدية بيروت

الجلسة العامة

من الوفود المشاركة

والتشاور معها للوقوف على استعداد مجلسها البلدي الجديد في استكمال إجراءات تنفيذ المشروع، بما في ذلك تخصيص موقع للجائزة وميزانية تقديرية وفريق عمل تنفيذي وتنقيح مشروع النظام الأساسي للجائزة.. وعرض محصلة المشاورات على المكتب الدائم في دورته الرابعة والخمسين لاتخاذ ما يراه مناسباً.

اعتمد المؤتمر العام إطلاق جائزة جديدة بعنوان » جائزة بيروت للمدينة العربية المبدعة » وطلب من الأمانة العامة للمنظمة مخاطبة بلدية بيروت والتشاور معها للوقوف على استعداد مجلسها البلدي الجديد في استكمال إجراءات تنفيذ المشروع، بما في ذلك تخصيص موقع للجائزة وميزانية تقديرية وفريق عمل تنفيذي وتنقيح مشروع النظام الأساسي للجائزة.. وعرض محصلة المشاورات على المكتب الدائم في دورته الرابعة والخمسين لاتخاذ ما يراه مناسباً.

رابعاً: تقارير مجالس أمناء المؤسسات:

اعتمد المؤتمر العام تقارير وتوصيات مجالس أمناء المؤسسات التابعة للمنظمة وأوصى باعتمادها كبرنامج عمل للسنوات الثلاث القادمة. وأكد المؤتمر العام على دور المؤسسات في اعتماد برامج وسياسات تفضي إلى خدمة المدن الأعضاء وخاصة تلك التي شهدت تحولات بفعل التطورات الأخيرة في دول عربية شقيقة.

خامساً: تشكيل المكتب الدائم:

قرر المؤتمر العام الإبقاء على تشكيلة المكتب الدائم ومجلس إدارة صندوق تنمية المدن العربية وذلك حتى الانعقاد التالي لدورة المكتب الدائم الرابعة والخمسين.

عرض المنتدى العربي لنظم المعلومات

سادساً: التشكيل الجديد لمجالس أمناء المؤسسات التابعة للمنظمة:

قرر المؤتمر العام أن يكون عدد الأعضاء في مجلس أمناء كل مؤسسة إحدى عشر مدينة مع ممثل الأمانة العامة ورئيس المؤسسة ومديرها العام.

صندوق تنمية المدن العربية

- أمين عام المنظمة (رئيساً)
- الكويت
- أبو ظبي
- المنامة
- الدوحة
- الرياض
- بنغازي/ليبيا
- مدير الصندوق

المعهد العربي لإنماء المدن

دول الخليج العربي	دول المشرق العربي	دول المغرب العربي
الرياض	عمّان	القاهرة
المدينة المنورة	بيروت	الرباط
الدوحة	بغداد	الجزائر
المنامة		تونس العاصمة

مؤسسة جائزة منظمة المدن العربية

دول الخليج العربي	دول المشرق العربي	دول المغرب العربي
الدوحة	البصرة	الخرطوم
المنامة	عمّان	المنستير
مسقط	حلب	الإسكندرية
المدينة المنورة		العيون

مركز البيئة للمدن العربية

دول الخليج العربي	دول المشرق العربي	دول المغرب العربي
دبي	عمّان	الرباط
الرياض	بغداد	الجزائر
أبو ظبي	بيروت	القاهرة
مسقط		تونس العاصمة

المنتدى العربي لنظم المعلومات

دول الخليج العربي	دول المشرق العربي	دول المغرب العربي
الكويت	عمّان	الرباط
المنامة	بيروت	الجزائر
مسقط	بغداد	الإسكندرية
مكة المكرمة		تونس العاصمة

مؤسسة التراث والمدن التاريخية العربية

دول الخليج العربي	دول المشرق العربي	دول المغرب العربي
مكة المكرمة	عمّان	الجزائر
الكويت	بغداد	الرباط
مسقط	بيروت	القاهرة
دبي	القدس الشريف	

سابعاً: ما يستجد من أعمال:

- زمان ومكان انعقاد الدورة الرابعة والخمسون للمكتب الدائم والمؤتمر العام الثامن عشر

رحب المؤتمر العام بتأكيد مدينة نواكشوط استضافة الدورة الرابعة والخمسين للمكتب الدائم على أن يعقد في 2017 ، وأوصي الأمانة العامة بتحديد تاريخ انعقاد الدورة بالتشاور والتنسيق مع المدينة المضيفة.

كما رحب المؤتمر العام بعرض مدينة عمّان استضافة المؤتمر العام الثامن عشر في العام 2019 ، وأوصي بالعمل كي يكون المؤتمر جامعاً لجميع المدن.

- إعمار المدن المتضررة

أعرب المؤتمر العام عن تعاطفه مع المدن التي تضررت بالأحداث المؤسفة ويتمنى على العواصم والمدن المقتدرة مد يد العون والمساعدة وتقديم الخبرة الفنية والهندسية لتمكين هذه المدن من إنجاز الدراسات والتقارير ذات الصلة بالترميم وإعادة البناء والإعمار.

- الميثاق العربي لتحالف مدن التنمية المستدامة

اعتمد المؤتمر العام الميثاق العربي لتحالف مدن التنمية المستدامة ودعا المدن العربية الراغبة بالتوقيع على هذا الميثاق التعاون مع مركز البيئة للمدن العربية في دبي باعتباره المنسق العام للميثاق.

وفي ما يلي غايات مدن المستقبل كما نص عليها الميثاق:

- العمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة لتطوير المدن
- تطوير التوجهات الاستراتيجية لإيجاد بيئة مستدامة
- الإنسان أولويتنا
- تبني استخدام التكنولوجيا النظيفة الصديقة للبيئة
- تعزيز النوعية والتثقيف البيئي لأفراد المجتمع
- تطوير فرص الشراكات المؤسسية وتبادل الخبرات
- الالتزام بالابتكار والإبداع وريادة الأعمال
- تحفيز البحث العلمي وترويج شراكات مع مؤسسات التعليم والأبحاث العلمية
- بناء نظم الحوكمة الرشيدة لبيئة مستدامة
- الاستثمار في بناء الموارد البشرية الخبيرة

- الشكر والتقدير

قرر المؤتمر العام توجيه برقيات شكر وتقدير للدعم الذي تلقاه منظمة المدن العربية والمؤسسات التابعة لها في كل من الكويت، المملكة العربية السعودية، دولة قطر، دولة الإمارات العربية المتحدة، المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية التونسية.

كما توجه المشاركون في أعمال الدورة (٥٣) للمكتب الدائم والمؤتمر العام السابع عشر لمنظمة المدن العربية بعظيم الشكر والامتنان لمملكة البحرين الشقيقة، ملكاً وحكومة وشعباً على كرم الضيافة وحسن الاستقبال وأشادوا بالنهضة الشاملة التي يقود مسيرتها جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة – حفظه الله ورعاه ورفاق دربه حيث شكل انعقاد المؤتمر العام في مملكة البحرين العزيزة فضاء لقادة المدن ورؤساء البلديات ومجالس الحكم المحلي في دولنا العربية للتقارب والتشاور وتبادل الخبرات والتجارب.

ثامناً: البيان الختامي للمؤتمر:

استعرض المؤتمر العام البيان الختامي للمؤتمر العام السابع عشر، واعتمد ما جاء فيه من معطيات تعكس رغبات وتطلعات المدن العربية ومدن العالم في التعاون للتصدي لتحديات التنمية الحضرية المتسارعة ولاسيما تلك الناجمة عن التحضر السريع في منطقتنا العربية مع ما يواكب ذلك من تحديات تتمثل في الفقر الحضري ونمو العشوائيات واستنزاف الموارد والبيئة وهذا يستدعي اتخاذ إجراءات و وضع استراتيجيات تعالج التحديات ولا سيما منها استراتيجيات التنمية الحضرية المستدامة والشاملة والمبنية على الحقوق... وتسعى إلى تحقيق الرفاه والأمان والتنمية البشرية الشاملة وتعزز المنعة للمجتمعات والاستدامة البيئية.

وفي ما يلي نص البيان الختامي الذي صدر عن المؤتمر العام السابع عشر في ختام اجتماعاته في المنامة:

- نحن قادة المدن، رؤساء البلديات ومجالس الحكم المحلي، في الوطن العربي المجتمعون في مدينة المنامة في 29-30 أيار/ مايو 2016 بمناسبة المؤتمر العام السابع عشر لمنظمة المدن العربية، نود أن نسترعي الانتباه "إلى أن رهاننا على مخرجات المؤتمر وما صاحبه من فعاليات وجلسات علمية على طريق بناء مدن المستقبل وإثراء صناعة الابتكار والمعرفة .. تحفه الكثير من التحديات في ظل التطورات المتلاحقة التي تشهدها منطقتنا العربية.

- أن مفهوم مدن المستقبل، يعتمد في مفرداته على جودة الحياة كمؤشر أساسي لازدهار المدينة ورخائها.. وهذا يستدعي الارتقاء بأداء المؤسسات والأجهزة

الحكومية والبلدية المعنية. ذلك أن النمو المتسارع للمدن، صاحبه ضغط على البنى التحتية والخدمات.

– أن مدننا العربية سجلت في مواقع كثيرة نجاحات بارزة على طريق بناء مدن المستقبل في منطقتنا العربية وهي في ذلك تشاطر الأمم المتحدة و وكالاتها المتخصصة، وكذلك منظمات المدن واتحاداتها من أنه لا بد لأجندة التنمية الحضرية لما بعد 2015 أن تتجاوز مسألة البعد الديموغرافي مقابل البحث في أبرز التحديات والفرص التي تعمل على تشكيل المدن في القرن الحادي والعشرين.

– أن مدننا العربية تشاطر مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية « HABITAT III» تجديد الالتزام بالتنمية الحضرية المستدامة والاستفادة من التطورات في مجال التكنولوجيا والمعرفة المتراكمة والسعي لإيجاد نموذج جديد للتنمية الحضرية تتكامل فيه أبعاد التنمية المستدامة بهدف تحقيق الأنصاف والرفاه والرخاء.

– أن هدف بناء مدن المستقبل في المنطقة العربية، كمدن مفتوحة للجميع، تستوفي مقوّمات المنعة والأمان، والشمولية، والازدهار والاستدامة، هو هدف بالغ الأهمية لمدننا ومنطقتنا العربية بأسرها. فقد شهدت مدننا العربية حالة من التوسع العمراني والمدني منذ الموئل الثاني الذي عقد قبل عقدين من الزمن. ففي عام 2010 كان يعيش نحو 56 في المائة من سكان العالم العربي، والبالغ نحو 357 مليون نسمة، في المدن. ويتوقع انه بحلول عام 2050، ستضم هذه الدول حوالى 646 مليون نسمة، يعيش 68 في المائة منهم في المدن :UN-Habitat, The State of Arab Cities 2012/2013 Challenges of Urban Transition (Kenya, UN-Habitat, 2012) . وقد ازداد عدد سكان المدن في البلدان العربية أكثر من أربع مرات بين عامي 1970 و2010، ويتوقع أن يزداد أكثر من الضعف بين عامي 2010 و2050. وهكذا تصبح المراهنة على النجاح في مسيرة تنمية المدن العربية، لتصبح مدنا تتصف بالأمان والمنعة والشمولية والاستدامة والازدهار، وسيلة هامة وأساسية من أدوات الارتقاء بالمجتمعات العربية واستدامة تنميتها وضمان الرفاه والمنعة لسكانها.

– نحن مقتنعون بأن اغلب العمليات الإصلاحية الجارية حاليا في اغلب دول المنطقة سوف تسهم في إيجاد حلول ملموسة لطلبات السكان المتزايدة بمشاركة أوسع في الحياة الديمقراطية. كما أن الأحداث المؤسفة التي عصفت وتعصف في بعض دولنا ومدننا العربية تفرض إيجاد صيغة متقدمة للتعاون بين مدننا العربية لتمكين المدن التي تضررت أسواقها ومبانيها وشبكات بنيتها التحتية والدمار الذي نال من هويتها التراثية.. تمكينها من تجاوز محنتها والعودة إلى حياتها الطبيعية.

الفعاليـات العلميـة

الجلسات العلمية

انسجاماً مع عنوان المؤتمر العام السابع عشر للمنظمة في مدينة المنامة تم تنظيـم فعـاليتيـن علميتيـن، الأولى حـول « مستقبل المدينة العربية» والثانية « صناعة المعرفة والابتكـار فـي التنميـة الحضريـة الشاملـة والمستدامة في المنطقة العربية».

الجلسة الأولى: مستقبل المدينة العربية

نظـم مركـز البيئـة للمـدن العربيـة وهـو مؤسسة تابعة لمنظمة المدن العربية بالتعاون مع بلدية دبي ورشة عمل تحت عنوان « مستقبل المدينة العربية».

هدفت الورشة إلى:

- التعرف على أحدث المشاريع العربية والعالمية التي تحاكي مستقبل المدن والمدنية
- التشاور والبحث واستعراض التجارب العالمية ومد جسور التعاون مع المدن الشقيقة
- توفير منصة معرفية لمناقشة أولويات المدينة العربية في ظل المتغيرات الحالية والأجندة العالمية لأهداف التنمية المستدامة
- التوافق على مؤشرات المدينة الذكية والمستدامة والتشاور في تحديد ملامح المستقبل المنشود

كـانـت الـورشـة إطـلالـة جـديـدة لـقـراءة الـمـشـاريـع المستدامة المبتكرة التي أعدتها المدن العربية والعالمية لإسعاد المجتمعات وفقاً لما تم الإقـرار به في مؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية المستدامة لما بعد عام 2015 الى 2030 وأهـداف التنمية المستدامة والتي تركز على الأولويات التي تضع الإنسان في مقدمة الغايات والأهداف التنموية.

جاء تنظيم الورشة انسجاماً مع تطلعات المنظمة لمدينة عربيـة مستدامـة توفر الأمـن والرعاية وكافة مستلزمات الحياة والسعادة والرفاه التي ينشدها المواطن العربي. لقد توزعت أوراق العمـل المقدمة بطريقة تهدف إلى التعرف على موقع المدينة العربية مقارنة مع نظيرتها في مختلف دول العالم وذلك في إطار سياسة تضع المدينة العربية ضمن أولويات الأجندة الاستراتيجية للمنظمـة والمـؤسسات التابعة لها بحيث تكـون المدينـة العربيـة هي الحاضنة الأم التي توفر للمواطن العـربي فـرص التنمية المستدامـة ورفاهيـة العيـش ولمجتمع الأعمال مناخات الاستثمار والطمأنينة.

أوراق العمل

توزعت أعمال الورشة على النحو التالي:

مستقبل المدن العربية: المحاور والخطوط العامة لمؤشرات مدن المستقبل:

سعـادة المهنـدس حسيـن ناصـر لوتاه – مدير عام بلدية دبي – رئيس مجلس أمناء

حضور الجلسات العلمية

مركز البيئة للمدن العربية

المدن الذكية المتحدة: كيف يمكن أن نجعل المدن أذكى:

كاري أينا ايك- الأمين العام لمنظمة المدن الذكية المتحدة OiER

تنويع مصادر الطاقة المتجددة والاستعدادات القائمة لتنظيم قمة مراكش للمناخ:

الدكتور/عبدالعزيز ببقيقي - مدير المرصد الجهوي للبيئة و التنمية المستدامة بجهة مراكش - وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة- مراكش/المغرب

مدينة فيينا: مدينة ذات نوعية حياة عالية ومستدامة وإمكانات كبيرة لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين:

المهندس/عمر الراوي - عضو برلمان وعضو مجلس مدينة فيينا /النمسا

الأبعاد التنموية والبيئية لمشروع جسر الملك سلمان لتوظيف مجالات التميز والأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمشروع:

المهندس/مدحت صلاح عطية - مدير عام التخطيط العمراني بجنوب سيناء/مصر

مستقبل المدن: مدينة أنقرة كمثال

رمضان كاباساكال - مدير العلاقات الخارجية - بلدية مدينة أنقرة /تركيا

المدن المستدامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - دراسة تحليلية

الدكتور/إبراهيم الزعبي - مدير الاستدامة - مؤسسة ماجد الفطيم و كبير مستشاري الاستدامة - دائرة الأراضي والأملاك في دبي - حكومة دبي/الإمارات

الجلسة الثانية : صناعة المعرفة والابتكار في التنمية الحضرية الشاملة والمستدامة في المنطقة العربية

نظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا (الإسكوا) في الأمم المتحدة ومنظمة المدن العربية جلسة عمل إقليمية تحت عنوان « صناعة المعرفة والابتكار في التنمية الحضرية الشاملة والمستدامة في المنطقة العربية».

شكل عقد جلسة العمل الإقليمية ترجمة عملية لتعاون المنظمتين في التصدي لتحديات التنمية الحضرية المتسارعة، ولا سيما تلك الناجمة عن التحضر السريع في المنطقة وما يواكبه من تحديات، مثل إزياد في الفقر الحضري، والتهميش، ونمو العشوائيات واستنزاف الموارد والبيئة وتزايد الحروب والنزاعات والتهجير والنزوح والهجرة. ويستدعي ذلك كله اتخاذ إجراءات ووضع استراتيجيات تعالج التحديات ولا سيما منها استراتيجيات التنمية الحضرية المستدامة والشاملة والمبنية على الحقوق والتي تسعى إلى إحراز الرفاه ، والأمان، والتنمية البشرية الشاملة، وتحرز المنعة للمجتمعات والاستدامة البيئية.

وكان واضحاً أن التحديات المتصاعدة مع التوسّع العمراني السريع يتطلب التزاما وعملاً جماعياً على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية، كي تبقى المدن موئلاً يرفد النمو الاقتصادي والازدهار للسكان بأنماط بيئية مستدامة وشاملة. وفي محاولة لجعل المدن مفتوحة للجميع، وتحسين دورها في دفع النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، يعمل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) مع الشركاء على مختلف الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية على وضع رؤية عمرانية جديدة، لبناء مدن شاملة للجميع، تستوفي مقوّمات المنعة والاستدامة والأمان.

أن هدف بناء مدن المستقبل في المنطقة العربية هو هدف بالغ الأهمية للمدن والمنطقة العربية بأسرها، والتي شهدت حالة من التوسع العمراني والمدني منذ الموئل الثاني الذي عقد قبل عقدين من الزمن. ففي عام 2010 كان يعيش نحو 56 في المائة من سكان العالم العربي، والبالغ نحو 357 مليون نسمة، في المدن. ويتوقع انه بحلول عام 2050، ستضم هذه الدول حوالى 646 مليون نسمة، سيعيش 68 في المائة منهم في المدن وقد ازداد عدد سكان المدن في البلدان العربية أكثر من أربع مرات بين عامي 1970 و2010، ويتوقع أن يزداد أكثر من الضعف بين عامي 2010 و2050. وهكذا تصبح المراهنة على النجاح في مسيرة تنمية المدن العربية لتصبح مدنا تتصف بالأمان والمنعة والشمولية والاستدامة والازدهار وسيلة هامة وأساسية من أدوات الارتقاء بالمجتمعات العربية واستدامة تنميتها وضمان الرفاة والمنعة لسكانها.

متابعة للجلسات العلمية

جانب من الجلسات العلمية

أهداف ورشة العمل:

1 - التعريف بالأعمال التحضيرية للموئل الثالث التي قامت بها الإسكوا بالتعاون مع شركائها،

2 - التعريف بأهم الرسائل و التحديات والأولويات التي ضمنت في التقرير الإقليمي تحضيرا لمؤتمر الموئل الثالث،

3 - توفير منصة معرفية وتوافقية للتداول في مستلزمات وآليات إيصال نتائج التحضيرات الإقليمية ووسائل تضمين التوافقات والأولويات الإقليمية في برنامج العمل العالمي الجديد للتنمية الحضرية،

- التأكيد على أهمية مضامين التنمية الحضرية الشاملة والمستدامة والمبنية على الحقوق للمنطقة العربية.
- التعريف برؤى ومشاريع لمدن المستقبل في المنطقة العربية – تجارب مختارة

المحاور

عرض للتحضيرات الإقليمية التي قامت بها الإسكوا وشركاؤها الإقليميون تحضيرا لمؤتمر الموئل الثالث – شعبة التنمية الاجتماعية– أسكوا

عرض لاهم الرسائل التي تضمنها التقرير

الإقليمي تحضيرا لمؤتمر الموئل الثالث (أسكوا– شعبة التنمية الاجتماعية)

استخدام المعرفة والابتكار للتغلب على

التحديات التي تواجه المصالحة والتعويض في تنمية وإعادة البناء لمدن شاملة ومستدامة (برنامج «الأجندة الوطنية لمستقبل سوريا»، الإسكوا)

إثراء الابتكار والمعرفة في التنمية الحضرية

والإسكان– تجارب مختارة:

وتعمل الإسكوا وبالتعاون مع مكتب

الموئل الإقليمي للدول العربية، والى جانب جامعة الدول العربية، وغيرها من المنظمات الإقليمية ومن ضمنها منظمة المدن العربية ، على قيادة الأعمال

التحضيرية الإقليمية لمؤتمر الموئل الثالث. وتبذل الجهود على صعيد المنطقة، بهدف بحث اتجاهات التوسّع العمراني والتحديات المرافقة له في المنطقة، وتحديد أفضل الممارسات، وعلى أن ترفع نتائج هذه الأنشطة إلى المؤتمر العالمي بهدف تضمينها في برنامج العمل الجديد للتنمية الحضرية الذي سيصار إلى إقراره في نهاية أعمال الموئل الثالث.

أوراق العمل

توزعت أعمال الورشة على النحو التالي:

عرض للتحضيرات الإقليمية التي قامت بها الإسكوا وشركاؤها الإقليميون تحضيرا لمؤتمر الموئل الثالث:

نائلة حداد- مسؤول أول شؤون اجتماعية- شعبة التنمية الاجتماعية- أسكوا

عرض لاهم الرسائل التي تضمنها التقرير الإقليمي تحضيرا لمؤتمر الموئل الثالث:

جيسلا نوك- رئيس قسم التنمية الاجتماعية الشاملة - شعبة التنمية الاجتماعية- أسكوا

تطبيقات المباني الخضراء في مملكة البحرين:

نائلة حداد – الاسكوا

د.عبد الرحمن ال الشيخ وكيل وزارة تخطيط المدن وزارة الشؤون البلدية والقروية

المهندس/عادل جاسم محمد بن سند

مشروع مستقبل المدن السعودية:

الدكتور عبد الرحمن أل الشيخ، وكيل وزارة تخطيط المدن – وزارة الشؤون البلدية والقروية، المملكة العربية السعودية

الإسكان والعدالة الاجتماعية:

المهندسة نفيسة محمود هاشم، وكيل أول وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية-قطاع الإسكان والمرافق- جمهورية مصر العربية

استخدام المعرفة والابتكار للتغلب على التحديات التي تواجه المصالحة والتعويض في تنمية وإعادة البناء لمدن شاملة ومستدامة في سوريا:

فيليب شيت، برنامج «الأجندة الوطنية لمستقبل سوريا» – الإسكوا

رمضان كاباسكال مدير العلاقات العامة بلدية أنقرة

كاري أينا ايك أمين عام منظمة المدن الذكية المتحدة

فيليب شيت

عرض تجربة دبي مستقبل المدن العربية

المدن المشاركة في المؤتمر العام السابع عشر

الأردن :

أربد الكبرى	عمّان
شيحان	الزرقاء
معدي	الكرك الكبرى
الرمثا الجديدة	سهل حوران
الوسطية	عين الباشا

الإمارات :

دبي

البحرين :

المنطقة الجنوبية	المنامة
المنطقة الشمالية	المحرق

تونس :

تونس

قطر :

الظعاين	الدوحة
الخور والذخيرة	الشمال

السودان :

أمبده	الخرطوم

الكويت :

محافظة الفروانية	بلدية الكويت

المغرب :

الحسيمة	الرباط
الصويرة	تمارة
الرشيدية	فاس
العيون	اسفي

عُمان:

ظفار	مسقط

العراق:

البصرة	بغداد
السليمانية	أربيل

مصر:

دمياط	القاهرة
الأقصر	

فلسطين:

حلحول	القدس
الخليل	نابلس

السعودية:

الرياض

جيبوتي:

جيبوتي

موريتانيا:

نواكشوط

الصومال:

مقديشو

برعاية كريمة من لدن
صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة
رئيس الوزراء الموقر حفظه الله ورعاه
المنامة

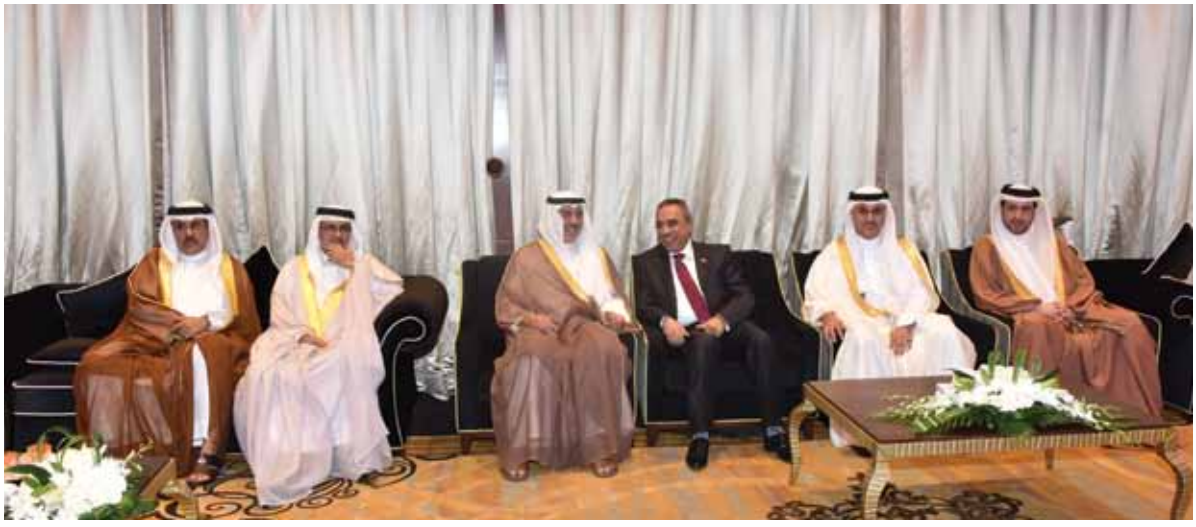

الأمين العام

صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة

برعاية كريمة من لدن
صاحب السمو الملكي الامير خليفة بن سلمان آل خليفة
رئيس الوزراء الموقر حفظه الله ورعاه
المستقبل:
إثراء صناعة الابتكار والمعرفة

برعاية كريمة من لدن
رئيس الوزراء الموقر حفظه الله ورعاه
المستقبل:

برعاية كريمة من لدن
السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة

برعاية كريمة من لدن
صاحب السمو الملكي الامير خليفة بن سلمان آل خليفة
رئيس الوزراء الموقر حفظه الله ورعاه
المؤتمر العام السابع عشر لمنظمة المدن العربية

الرياض

مملكة البحرين
استشراف
عشر لمنظمة المدن العربية

تبادل الدروع والهدايا

تم تبادل الدروع والهدايا التذكارية بين رؤساء المدن والبلديات
والأمين العام للمنظمة المهندس احمد حمد الصبيح
ومدير عام أمانة العاصمة المنامة
المهندس الشيخ محمد بن احمد آل خليفة.

أمين عام المنظمة يكرم وزير الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني البحريني

أمين عام المنظمة يكرم وكيل وزارة الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني

الأمين العام مع رئيس بلدية حلحول

هدية أربيل للأمين العام

تكريم القاهرة لمدير عام أمانة العاصمة المنامة

وفد بغداد مع الأمين العام

وفد السليمانية

الأمين العام مع رئيس بلدية تمارة

هدية بلدية اربد لمدير عام أمانة العاصمة المنامة

هدية اربيل لمدير عام أمانة العاصمة المنامة

هدية دمياط

هدية مقديشو

تكريم بلدية أربد للأمين العام

هدية عمّان

تكريم المتحدثين

تقبل:
والمعرفة

بل:
معرفة

بل:
معرفة

تغطية إعلامية

تم إصدار نشرة يومية طوال فترة انعقاد المؤتمر العام السابع عشر، احتوت على تغطية شاملة لحفل الافتتاح والاجتماعات وجميع الأنشطة والفعاليات التي تمت خلال المؤتمر.

المنامة .. مدينة تجمع بين العراقة والأصالة

المنامة هي عاصمة مملكة البحرين وأكبر المدن فيها، وهي من أعلى مدن العالم كثافة سكانية، تقع المنامة على الساحل الشمالي للبحرين، غرب مدينة المحرق، وتعد المنامة المركز المالي والاقتصادي للبحرين.. ترتبط المنامة بجزيرة المحرق عبر 3 جسور، وكما يربطها جسر بجزيرة سترة. ويوجد في المنامة ميناء سلمان.

للمدينة تاريخ قديم حيث ذكرت المنامة منذ عهد بعيد في المؤرخات الإسلامية وتتمتع بالعديد من المقومات السياحية مثل المتاحف والأماكن والمعالم الأثرية إلى المجمعات التجارية، وعلى رأسها مسجد الفاتح ومتحف البحرين الوطني وبيت القران ويعد مركز للقرآن وقاعدة بحث ودراسة دينية، فيه متحف جامع لنفائس القرآن ومدرسة للتحفيظ، و يشمل المتحف نفائس المخطوطات والمطبوعات القرآنية والترجمات المختلفة لمعاني القرآن وأندر النسخ القرآنية في العالم.

تتميز المنامة بالأسواق الشعبية التي تستقطب أعداد من السياح مثل سوق المنامة القديم. ومن الأماكن المميزة في المنامة سوق الذهب الذي يقع في شارع الشيخ عبد الله وهو المكان الوحيد في

البحرين الذي يجمع جميع محلات الذهب والمجوهرات تحت سقف واحد. يمكن للزوار والسياح اقتناء كل ما هو جديد في عالم الذهب والمجوهرات والألماس.

يوجد في المنامة العديد من المجمعات التجارية العصرية من ابرزها البحرين سيتي سنتر الذي يقع في مكان استراتيجي في قلب المنامة على طريق الشيخ خليفة بن سلمان ويضم أكثر من 300 محل ومركزين تجاريين دوليين متعدِّدي الطوابق للتسوُّق، إضافة إلى أكبر حديقة مائية مسقوفة في المنطقة وصالة ماجيك بلانيت للألعاب وأكبر مجمع سينما في الشرق الأوسط، كما يضمّ فندقين دوليين. ويعتبر مجمع السيف أكثر المجمعات التجارية في البحرين رواجاً وشعبية. أما مارينا مول فهو مجمع تجاري في منطقة النعيم بالمنامة يضمّ العديد من المحلات العالمية إضافة إلى مركز ماجيك آيلاند للألعاب وغيرها من المجمعات الأخرى. إلى جانب هذه المعالم البارزة، يوجد متحف الغوص واللؤلؤ ومتحف النفط ومدينة الذهب؛ حديقة عين عذاري.

تم اختيار المنامة كعاصمة للسياحة العربية للعام 2013، وعاصمة للسياحة الآسيوية لعام 2014.

قلعة البحرين

من أبرز الأماكن السياحية في العاصمة المنامة قلعة البحرين، أو قلعة البرتغال هي قلعة تقع في ضاحية السيف على شاطئ البحر في الجهة الشمالية من جزيرة البحرين، إذ يشكل الموقع المركز الرئيسي لحضارة دلمون ويتمثل ذلك في هضبة القلعة حيث يحيط بها سور المدينة الضخم ويضم قلعة البحرين القصر الإسلامي، المدن الدلمونية وميناء دلمون. شكلت القلعة الموقع الرئيسي لبحوث وحفريات البعثات الأثرية التي تؤكد أن هذه المنطقة السكنية الممتدة على مساحة 17.5 هكتار كانت مأهولة دون انقطاع خلال الفترة الواقعة بين 2300 قبل الميلاد إلى القرن الثامن عشر، أنها كانت بدون شك العاصمة القديمة للبحرين.

البناء الأول للقلعة تم من قبل حكام عرب محليين في القرن الرابع عشر الميلادي على مباني تعود لفترات مختلفة وتتكون من أربعة أبراج دائرية في كل زاوية برج وبعض الغرف الخاصة بالذخيرة والغرف الخاصة بالجند.

ثم البناء الثاني وهو تم خلاله تجديد البناء الأول من قبل حكام عرب محليين وتم توسعة القلعة من الخارج وذلك ببناء سور خارجي خلف السور الأصلي مع إضافة أبراج جديدة دائرية الشكل. برجان في وسط الجدار الغربي وبرجان في وسط الجدارين الشمالي والجنوبي.

أما البناء الثالث فهو بعد اكتشاف رأس الرجاء الصالح في الفترة من 1521 – 1602م تبعها إضافات جديدة مثل توسيع سور القلعة وإضافة أربعة أبراج مربعة الشكل.

الحصن الإسلامي

يقع في الجهة الشمالية شمالي سور المدينة ويعود تاريخه إلى الفترة من 100م – 1400 م مبنى على جدران تعود لفترة تايلوس، وهو على شكل مربع طول كل ضلع من أضلاعه 52 متراً وفي كل زاوية يوجد برج دائري وفي منتصف كل جدار برج على شكل نصف دائرة، ما عدا الجدار الغربي فإنه يتوسط برجان على شكل ربع دائرة. حيث يشكلان معاً المدخل الرئيسي وفي كل برج فتحات للرماية وتتوسطه فناء مربع وفيه أربعة ممرات تتعامد وتنفتح على الفناء وتوجد به مجموعة كثيرة من الغرف ومدبسة لتخزين واستخراج عصير التمور (الدبس)

الميناء الدلموني

يقع هذا الميناء في الجهة الشمالية من سور المدينة و يعتبر في الواقع البوابة الرئيسية لدلمون إذ أن السفن التجارية القادمة من الشرق والشمال والغرب لابد أن تمر بهذا الميناء المتصل بقناة عميقة تمتد إلى وسط البحر. في هذا الميناء تم اكتشاف مجموعة من الأوزان والأختام المستخدمة في ختم البضائع وفي الجهة الجنوبية من البوابة توجد مكاتب الجمارك وغرف التخزين ومواقف خاصة للنقل وبئر المياه.

وتشكل هضبة قلعة البحرين مجموعة من المدن (المدن الدلمونية) مبنية فوق بعضها البعض ويحيط بها سور ضخم طول الجدار من الشرق إلى الغرب ٧٥٠ متراً وطوله من الشمال إلى الجنوب 360 متراً ويبلغ أقصى نقطة ارتفاع عن مستوى سطح البحر حوالي 12 متراً. وتعتبر في الواقع إحدى عجائب الدنيا لما تحتويه من مباني ضخمة مبنية فوق بعضها البعض. ولقد تمكن علماء الآثار من خلال دراسة الطبقات ومقارنة الفخار المكتشف بفخار وادي الرافدين من تمييز خمس مدن تعود لست فترات تاريخية.

المدينة الأولى المبنية على الأرض البكر تضم فترتين زمنيتين هما الفترة المبكرة والتي يرجع تاريخها من 2800 ق.م – 2300 ق.م. وتضم المدينة الثانية فترة دلمون المتوسطة وتؤرخ في الفترة المحصورة ما بين 1800ق.م –750ق.م. وفي هذه الفترة وصلت حضارة دلمون إلى قمة ذروتها في الازدهار ولعبت دوراً نشطاً في التجارة والعلاقات الخارجية مع الحضارات الأخرى العريقة. والمدينة الثالثة بنيت في فترة دلمون المتأخرة والتي تؤرخ في الفترة المحصورة ما بين 750 ق.م – 325 ق.م. أما المدينة الرابعة بنيت في فترة تايلوس والتي تؤرخ في الفترة المحصورة ما بين 325 ق.م – 622 م وهي تعتبر مزج لمجموعة من الحضارات الشرقية والحضارة الغربية والحضارة المحلية.

والمدينة الخامسة تعود للفترة الإسلامية والتي تؤرخ في الفترة المحصورة ما بين 622-1400م.

هناك أيضا جزر أخرى في مملكة البحرين تعتبر صروح تاريخية قيمة مثل قلعة عراد التي تطل على السواحل ضحلة المياه لجزيرة المحرق وهي من القلاع الدفاعية المحكمة والتي يعود تاريخ إنشائها إلى أواخر القرن الخامس عشر الميلادي وقد خضعت للحصار البرتغالي سنة 1559م وللسيطرة العمانية سنة 1602م وقاموا بإجراء بعض التعديلات عليها. وكذلك قلعة الرفاع التي تقع على تل صخري بمنطقة الحنينية في الرفاع ويعود تاريخ بنائها للقرن الحادي عشر الهجري.

استجابة الطبيعة لمخاطر المناخ

ماريا داماناكي

يعيش ما يقرب من نصف سكان العالم، نحو 3.5 مليارات نسمة، بالقرب من السواحل، ومع تسبب تغير المناخ في تفاقم التأثيرات التي تخلفها العواصف والفيضانات والتآكل، تصبح حياة ومعايش مئات الملايين من هؤلاء الناس عُرضة للخطر، والواقع أن النسخة الأحدث من تقرير تقييم المخاطر العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي تشير إلى الفشل في التكيف مع آثار تغير المناخ باعتباره الخطر الأعظم، من حيث التأثير، الذي يهدد المجتمعات والاقتصادات في مختلف أنحاء العالم.

وبعيدا عن تعريض الأرواح للخطر، قد تُحدِث العواصف الأكثر تواترا وقوة أضرارا تبلغ تكلفتها عِدة مليارات من الدولارات، نظرا لتدمير البنية الأساسية وخسارة العائدات من الزراعة، ومصايد الأسماك، والسياحة، وكما أشارت مؤخرا مجلة هارفارد بيزنس فإن التكلفة المتوقعة ترتفع مع كل دراسة جديدة. ورغم هذا ينفق المجتمع الدولي حاليا على التخفيف من حِدة المخاطر أقل من 20 % مما ينفقه على الاستجابة للكوارث الطبيعية.

عندما يتعلق الأمر بمخاطر المناخ، يُصبِح درهم الوقاية خير من قنطار علاج، وعلى حد تعبير ريبيكا شورير، مديرة المركز العالمي للتأهب للكوارث التابع لمنظمة الصليب الأحمر: «نحن ننفق الملايين من الدولارات على تدابير الاستجابة، وإذا استثمرنا المزيد من هذه الموارد في التدابير الاستباقية فسوف ننقذ أرواح المزيد من الناس، الأمر بهذه البساطة».

مع اجتذاب التكاليف البشرية والمالية المترتبة على تغير المناخ قدرا من الانتباه والاهتمام أكبر من أي وقت مضى، فإن الآن هو الوقت المناسب لتحويل الموارد نحو الحد من المخاطر، وسيتطلب القيام بهذا تمكين الحكومات الوطنية والصناعات ومنظمات الإغاثة وغير ذلك من المنظمات غير الحكومية من تحقيق القدر الأقصى من الاستفادة من استثماراتها، والواقع أن بعض الحلول الأكثر فعالية وجدوى من حيث التكلفة متوافرة بالفعل في الطبيعة.

تمتلك النظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية إمكانات كبيرة في التخفيف من آثار العواصف وغيرها من المخاطر، وخصوصاً عندما تقترن هذه الإمكانات بالبنية الأساسية التقليدية. على سبيل المثال من الممكن أن يعمل حزام بعرض 100 متر من أشجار المنجروف على التقليل من ارتفاع الموج بما قد يصل إلى 66% وخفض ذروة مناسيب المياه أثناء الفيضانات، ومن الممكن أن تعمل الشعاب المرجانية الموفورة الصحة على الحد من قوة الأمواج بنسبة 97%. والتقليل من تأثير العواصف ومنع التآكل، وهذه وغيرها من النظم الأيكولوجية هي خط الدفاع الأول للعديد من المدن في مختلف أنحاء العالم، من ميامي إلى مانيلا.

حتى وقت قريب، كانت مثل هذه الحلول القائمة على الطبيعة موضع تجاهل غالبا، ولكن القادة

يدركون الآن وعلى نحو متزايد أهميتها، وقد شرعوا في اتخاذ التدابير اللازمة، بما في ذلك على المستوى الدولي، والواقع أن اتفاق باريس للمناخ، الذي تم التوصل إليه في ديسمبر الماضي والتوقيع عليه في الشهر الماضي، لم يؤسس للإجماع على أهمية التصدي لتغير المناخ فحسب، بل أكد صراحة أيضا الدور الذي تؤديه النظم الأيكولوجية في احتجاز غازات الاحتباس الحراري ومساعدة المجتمعات في التكيف مع آثار تغير المناخ.

على المستوى الوطني، تتخذ بعض الدول التي تتألف من جُزُر، وهي الأكثر عُرضة للخطر، خطوات مهمة. على سبيل المثال، أعلنت سيشيل مبادلة هي الأولى من نوعها تحت مسمى «ديننا للطبيعة» مع دائنيها من نادي باريس ومجلس صيانة الطبيعة، وتسمح هذه المبادلة لسيشيل بإعادة توجيه 21.6 مليون دولار من ديونها

نحو الاستثمار في نهج شامل لصيانة المحيط يعزز من قدرتها على الصمود في مواجهة تغير المناخ.

وقد بدأ قادة القطاع الخاص أيضا يدرسون إمكانية استخدام أدوات طبيعية، فتعمل شركات هندسية مثل CH2M مع المجتمعات المحلية في خليج المكسيك وغيره لإيجاد حلول هجين تجمع بين الأساليب التقليدية والقائمة على الطبيعة.

وحتى صناعة التأمين، التي تتألف من بعض أكثر الشركات نفورا من المجازفة في العالم، تدرك الإمكانات التي تنطوي عليها الحلول الطبيعية، فعلى مدار العقد الماضي دفعت شركات التأمين نحو 300 مليار دولار أميركي للتعويض عن أضرار مرتبطة بالمناخ، لإعادة بناء الهياكل الضعيفة نفسها غالبا. وليس من المستغرب إذاً أن تجري شركة التأمين سويس ري دراسات في مجال التخفيف من المخاطر الباهظة التكاليف الناجمة عن الأعاصير في المجتمعات الساحلية.

وتشير إحدى دراسات سويس ري إلى أن بربادوس تخسر ما يعادل 4 % من ناتجها المحلي الإجمالي كل عام لتغطية تكاليف مرتبطة بالأعاصير، ولكن كل دولار ينفق لحماية غابات المنجروف والشعاب المرجانية يوفر 20 دولارا من الخسائر الناجمة عن الأعاصير في المستقبل، وفي ضوء هذه النتائج لم يعد من غير المتصور أن تحرر شركات التأمين ذات يوم وثائق تأمين تغطي الأراضي الرطبة وغير ذلك من البنية الأساسية الطبيعية التي توفر الحماية للمجتمعات والاقتصادات الساحلية.

من الممكن أن تساعد الطبيعة أيضا في حماية سبل المعيشة، فلم يكتف مشروع استعادة المنجروف بقيادة الصليب الأحمر في فيتنام بتقليل الضرر الذي يلحق بالسدود وغيرها من مشاريع البنية الأساسية، بل أدى أيضا إلى زيادة غلة الزراعة المائية وبالتالي زيادة دخول المجتمعات المحلية. كما أظهر مشروع استعادة المنجروف والشعاب المرجانية في غرينادا– وهو الجهد المشترك بين الصليب الأحمر، ومجلس صيانة الطبيعة، ومصايد الأسماك في مجتمع غرينفيل في غرينادا– إمكانات عظيمة لزيادة المرونة، فقد تبين أن 30 مترا فقط من الشعاب المرجانية كافية لزيادة كبيرة في أعداد جراد البحر، والمحار، والأخطبوط، والقنافذ.

تشكل القدرة على مواجهة المناخ والكوارث تحديا يمتد عبر قطاعات عديدة، وكذلك يجب أن تكون حلولنا، وتمثل مثل هذه الجهود التعاونية أهمية بالغة لوضع وتنفيذ استراتيجيات وقائية أكثر فعالية. ومؤخرا، نشر البنك الدولي، ومجلس صيانة الطبيعة، وباحثون مشاركون (علماء البيئة وخبراء الاقتصاد والمهندسون) تقريرا يقدم مبادئ توجيهية لمثل هذا التعاون. وعلى وجه التحديد يوصي التقرير باحتساب قيمة النظم الأيكولوجية في ما يتصل بحماية رأس المال والبنية الأساسية، استنادا إلى أساليب يشيع استخدامها من قِبَل صناعات التأمين والهندسة.

في مواجهة ارتفاع مخاطر المناخ والكوارث، تساعد الاستثمارات في الحلول القائمة على الطبيعة في حماية الأرواح والازدهار بطريقة فعّالة من حيث التكلفة، وكل هذا في حين تحافظ على النظم الأيكولوجية الطبيعية المعرضة للخطر في مختلف أنحاء العالم. والآن حان الوقت أن تدرك الحكومات والشركات والمنظمات غير الحكومية أنه عندما يتعلق الأمر بمكافحة آثار تغير المناخ وحماية المجتمعات الساحلية، فربما يكون الحفاظ على الطبيعة واستعادتها الاستثمار الأكثر ذكاء على الإطلاق.

المديرة الإدارية العالمية للمحيطات
لدى مجلس صيانة الطبيعة

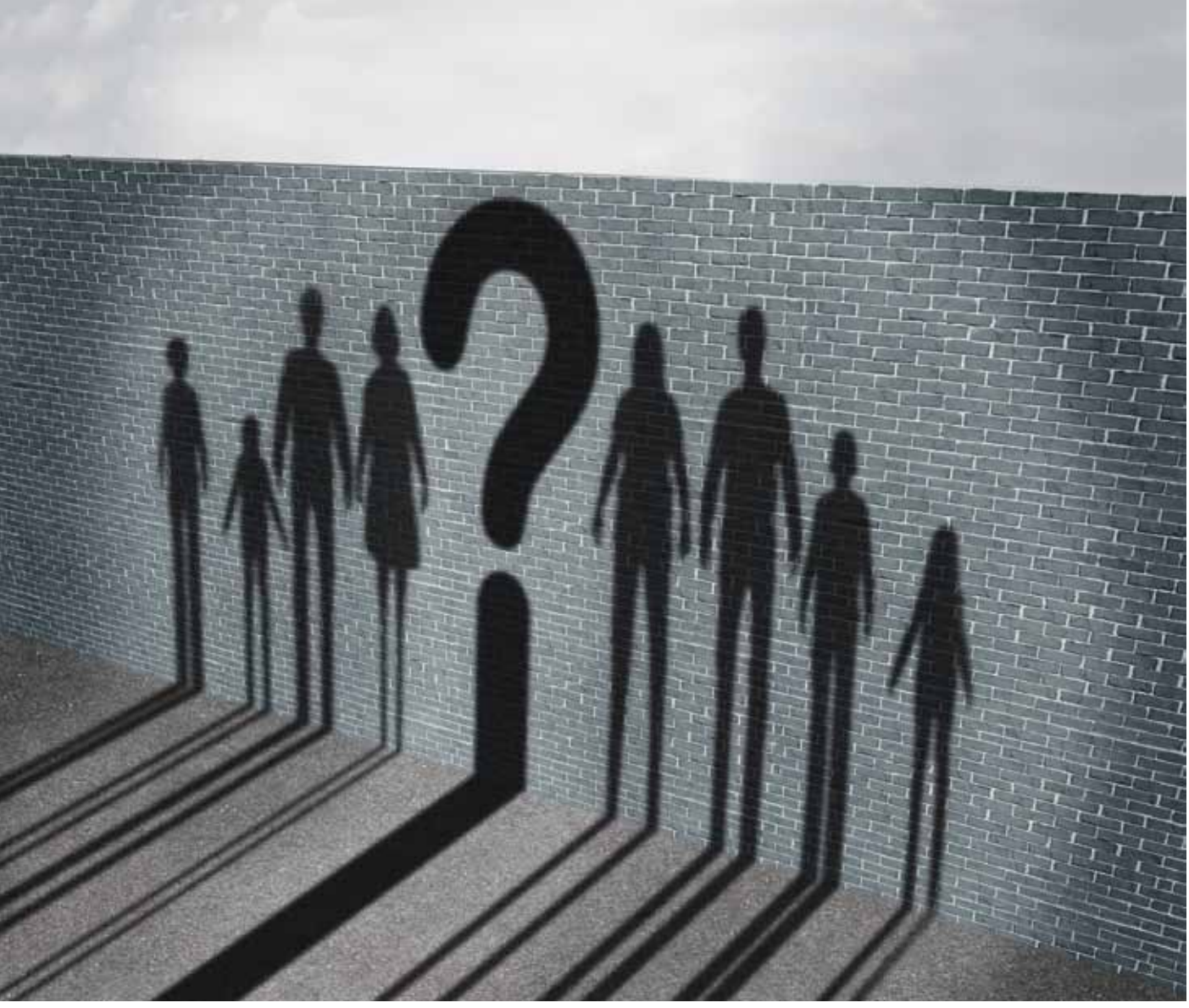

المدينة والكرسي المتحرك

مأمون فندي

لا أتحدث هنا عن حركة كراسي الحكم، ولا أتحدث أيضا عن الكرسي المتحرك بالصورة الذهنية المرتبطة بالمرضى، والذين تقدموا في العمر، أو أصحاب الاحتياجات الخاصة، إنني أتحدث عن الكرسي المتحرك في الفضاءات العامة في المدن الحيّة، فوجود مكان لكرسي متحرك أو ثابت لك في المدينة، يعني أنك في بلد يحترم المواطنة، أما إذا كان الكرسي الذي تحدّده في المدينة هو في مقهى، أو في مول تجاري؛ فأنت في بلد يراك مستهلكا لا مواطنا، وشتان بين المفهومين. إذا كان لك مكان على كورنيش النيل فأنت في بلد قابل للانفتاح، أو هناك أمل أن يتحول إلى بلد منفتح، أما إذا تآكل الكورنيش لمصلحة الأندية الخاصة فأملك في الديمقراطية، لا بد أن يكون شبه معدوم؛ فأول الديمقراطية هو إزالة التعديات على الأماكن العامة. ودعني أفصّل أكثر.

الكرسي المتحرك: هل لك مكان في هذه المدينة؟ أول ما يفرق ما بين المدن الديمقراطية ومدن الديكتاتورية هو ذلك الكرسي المتحرك التي تستأجره في المتنزهات، حيث هناك مكان لك، ليس هذا وحسب، بل مكان تحدده أنت من حيث قربك وبعدك ممن حولك.

موقعك من المدينة ومن السياسة مرتبط بوجود مكان لك فيها، مكان في المساحات العامة، وليس في الأماكن المغلقة. إذا ما كان لك مكان أو كرسي متحرك في متنزه المدينة التي تعيش فيها، فأنت في مدينة حرة، أما إذا لم يكن لك مكان إلا في المجمعات التجارية (المول)، أو في أماكن مغلقة؛ فأنت في مدينة غير حرة.

حتى في الديمقراطيات العريقة هناك معركة بين المصالح التجارية متمثلة في المول وبين المتنزه والحديقة، وما يفرق الحكم الرشيد من غيره هو الانحياز للفضاءات العامة في المدن، مقابل الانحياز للمولات والأماكن الخانقة. كلما زادت المساحات الخضراء في المدن، عرفت أنك في مكان أقرب من الليبرالية السياسية والانفتاح، وكلما زادت المولات التجارية على حساب المتنزهات، فاعلم أن النظام يتجه نحو الانغلاق وتضاؤل الحريات. الحرية هي مضاد الأماكن المغلقة والمدن المغلقة. بداية الديمقراطية هي تلك المدن المفتوحة. أما المدن التي يتضاءل فيها الفضاء العام والمساحات الخضراء فهي مدن تتجه نحو الموت، موت الحياة العامة، ومعها موت السياسة وموت الثقافة، مدن منتهية. في مدن مثل لندن ونيويورك هناك متنزهات مفتوحة، وكلما زاد عدد السكان، تطورت المباني في المدينة، إما رأسيا لتجنب الجور على المساحات الخضراء مثلما هو الحال في

نيويورك، أو تتمدد أفقيا مع الوضع في الحسبان تلك النسبة بين الخاص والعام، وبين مصالح التجار من أهل المولات، وبين مصالح البشر من المشاة ممن يعيشون ويتجوّلون في المدينة.

في نيويورك طوروا أماكن السكك الحديدية، التي توقفت عن العمل إلى حدائق عامة، أما عندنا، في النظرية على ما يبدو، أن نواة المدينة هو المول التجاري المغلق في بلدان نادرا ما يزورها المطر. إنه الفارق بين تفكير الحرية، حرية الناس في أن يكون لها ممشى وكرسي في متنزهات المدينة، وبين دول ترى أن المول هو الاقتصاد وهو حياة المدينة، فارق بين مدن أساسها الاقتصاد، وأخرى أساسها الاجتماع والسياسة.

بينما ترى نيويورك تصارع نفسها مع زيادة عدد الكراسي الثابتة على نهر الهيدسون وفي المتنزهات، ترى القاهرة تهمل الكورنيش وتحوله إلى أندية خاصة للضباط من الجيش والشرطة وللقضاة، وحتى المحامين، كلها بطول شريط النيل. وبهذا يغلق المكان العام لمصلحة المكان الخاص.

فلا تتوقع ديمقراطية في القاهرة، حيث الأماكن المغلقة، وجور المصلحة الخاصة على المصلحة العامة، وتآكل الأماكن العامة لمصلحة الأماكن الخاصة.

الأندية المغلقة لا تنتج سياسة عامة، بل سياسة خاصة. فمهما تحدثت النقابات عن الديمقراطية في مصر، فلا ديمقراطية عندما يكون لنقابتك أو جماعتك نادٍ خاص على النيل على حساب الكورنيش العام، ناديك الخاص بني على مكان كرسي متحرك أو كنبة ثابتة لمواطن من أهل المدينة.

«طلع لنا في المقدر»، كما نقول بالعامية، قوم يرون في المولات والاستثمار التجاري بناءً لأوطان ومدن. هذه الرؤية التي ترى الناس زبائن (customers) أو مستهلكين تختلف تماما عن رؤية الدولة التي ترى السكان مواطنين، لهم حق في حرية الحركة والمشي في مدنهم، لهم حقوق وعليهم واجبات. حقوق مدنية لا تجارية. إن أخطر ما يحدث لمدننا اليوم، هي تلك العقلية التي ترى التنمية نموا اقتصاديا. الدول تبنى بالبشر وثقافتهم وحركتهم فيها. هذه الرؤية تنتج مستهلكا لا مواطنا.

معركتنا في العالم العربي ليست بين «داعش» وبين المدنية، بل بين المول التجاري والمتنزه. «داعش» والآيدولوجيات المغلقة هي نتاج الأماكن المغلقة. المدنية هي نتيجة المدن المفتوحة المفعمة بالحركة الحرة والحياة المدنية وذلك الكرسي المتحرك، الذي يسمح لها بحرية القرب والبعد ممن هم حولنا. الديمقراطية أساسها تلك العلاقات الحرة في المساحات المفتوحة: ففي انفتاح المكان العام انفتاح للعقل، وفي ضيق المكان وانغلاقه، انغلاق للعقل والروح معا. توقع انفتاحا من المدن المفتوحة والحيّة، أما المدن المغلقة والميتة فمهما كان نموها الاقتصادي فلا تنتج إلا الأماكن الخانقة. توقع في مصر مثلا ديمقراطية عندما ترى الكراسي مليئة بالبشر على كورنيش النيل بطول القطر وعرضه، أما إذا وجدت مكان الكورنيش أندية مغلقة؛ فلا تحتاج إلى ذكاء شديد لتدرك أنك في مكان مغلق، مهما قيل لك. المعادلة بسيطة والملاحظة بسيطة، لا تحتاج إلى كثير من الشرح أو السفسطة.

العولمة الرقمية والعالم النامي

لورا تايسون وسوزان لوند

إن العولمة في القرن الحادي والعشرين، التي يقودها التحول الرقمي والتغيرات السريعة في الميزة التنافسية، من الممكن أن تعطل الصناعات والشركات والمجتمعات المحلية وتتسبب في فقدان الوظائف، بيد أنها في الوقت نفسه تعمل على حفز قدر أعظم من الإنتاجية.

تدخل العولمة الآن عصراً جديداً لا يتسم بتدفق السلع ورؤوس الأموال عبر الحدود فحسب، بل أيضاً بتدفق البيانات والمعلومات على نحو متزايد، وربما يبدو الأمر وكأن هذا التحول يحابي الاقتصادات المتقدمة التي تمثل صناعاتها أقصى ما انتهى إليه العلم في توظيف التكنولوجيات الرقمية في الإنتاج والتشغيل، ولكن هل تُترَك البلدان النامية في المؤخرة؟

على مدار عقود من الزمن، بدا أن التنافس على أعمال التصنيع المنخفضة التكلفة على مستوى العالم الطريقة الأكثر تبشيراً بنجاح البلدان ذات الدخل المنخفض في تسلق سلم التنمية، وارتفعت التجارة العالمية في السلع من 13.8% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي (2 تريليون دولار أميركي) في عام 1985 إلى 26.6% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي (16 تريليون دولار) في عام 2007، وقد فازت الأسواق الناشئة، مدفوعة بالطلب والتصنيع في الخارج من جانب الاقتصادات المتقدمة، بحصة متزايدة من التجارة في السلع والتي ارتفعت إلى عنان السماء؛ وبحلول عام 2014، كانت الأسواق الناشئة تستحوذ على أكثر من نصف تدفقات التجارة العالمية.

ولكن منذ الركود العظيم، توقف نمو التجارة العالمية في السلع، وهو ما يرجع في الأساس إلى الطلب الهزيل في اقتصادات العالم الكبرى وهبوط أسعار السلع الأساسية. ولكن تغيرات بنيوية أكثر عمقاً تؤدي أيضاً دوراً ملموساً. فالعديد من الشركات تعمل الآن على تبسيط وتقصير سلاسل الإمداد الخاصة بها، وبالنسبة إلى مجموعة من السلع يعني التشغيل الآلي أن مواقع الإنتاج وقرارات الاستعانة بمصادر خارجية لم تعد تعتمد في المقام الأول على تكاليف العمالة. إذ تكتسب نوعية المواهب، وجودة

البنية الأساسية، وتكاليف الطاقة، وسرعة التسويق، ثِقَلاً متزايداً في اتخاذ مثل هذه القرارات. وفي المستقبل القريب، من الممكن أن تعمل الطباعة الثلاثية الأبعاد على الحد من الحاجة إلى شحن السلع والبضائع لمسافات طويلة.

وإذا بلغت التجارة في السلع العالمية بالفعل أوجها نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي العالمي، فستتعاظم الصعوبات التي تواجهها البلدان الفقيرة في إفريقيا وأميركا اللاتينية وآسيا لتحقيق التنمية من خلال التحول إلى ورشة عمل العالَم القادمة. ولكن العولمة ذاتها ليست في تراجع، رغم تباطؤ التجارة العالمية وانخفاض التدفقات المالية عبر الحدود بشكل حاد منذ عام 2007، وارتفعت تدفقات المعلومات الرقمية: فسجل استخدام النطاق العريض نمواً بلغ ٤٥ ضِعفاً على مدار العقد الماضي، الأمر الذي أدى إلى رواج الأفكار والمحتوى الفكري والإبداع في مختلف أنحاء العالم.

ويشير بحث جديد أجراه معهد ماكينزي العالمي إلى أن التدفقات عبر الحدود من السلع والخدمات والتمويل والبشر والبيانات خلال هذه الفترة كانت السبب في زيادة الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنحو 10%، ما يقرب 7.8 تريليونات دولار إضافية في عام 2014 وحده. وكانت تدفقات البيانات تمثل ما يقدر بنحو 2.8 تريليون دولار من هذه المكاسب، الأمر الذي

جعلها تفرض تأثيراً أكبر من تأثير التجارة العالمية في السلع، وهو اكتشاف لافت للنظر، خصوصاً أن شبكات التجارة العالمية تطورت على مدى قرون في حين كانت تدفقات البيانات عبر الحدود وليدة قبل خمسة عشر عاماً فقط.

يعطل التحول الرقمي كل شيء: طبيعة تغير ملكية السلع؛ وعالَم الموردين والمستهلكين المحتملين؛ وطريقة التسليم، ورأس المال والنطاق المطلوب للعمل على المستوى العالمي، ويعمل التحول الرقمي على توسيع الفرص للمزيد من أشكال الشركات، والأفراد، والبلدان للمشاركة في الاقتصاد العالمي. كما يعطي البلدان والشركات في كل مكان الفرصة لإعادة تعريف ميزاتها النسبية والتنافسية. على سبيل المثال، رغم أن الولايات المتحدة ربما كانت في وضع غير موات في عالَم حيث كانت تكاليف العمالة المنخفضة تمثل عنصراً أساسياً في سلسلة القيمة الصناعية العالمية، تلعب العولمة الرقمية بشكل مباشر لمصلحة مواطن القوة في مجالات التكنولوجيا والإبداع.

في ظاهر الأمر، ربما يبدو التحول إلى العولمة الرقمية وكأنه يعمل ضد البلدان النامية التي لديها مجمعات كبيرة من العمالة المنخفضة التكلفة ولكنها تفتقر إلى البنية الأساسية وأنظمة التعليم الوافية، وتهيمن الاقتصادات المتقدمة على أحدث مؤشرات معهد ماكينزي العالمي للاتصال، والذي يرتب البلدان على أساس التدفقات إلى الداخل والخارج من السلع والخدمات والتمويل والبشر والبيانات نسبة إلى أحجامها وحصصها في كل نوع من التدفقات العالمية. وتتركز هذه التدفقات بشكل غير متناسق بين مجموعة صغيرة من البلدان، بما في ذلك الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وألمانيا وسنغافورة، مع وجود ثغرات كبيرة بين البلدان الرائدة والمتأخرة. والصين هي الدولة الوحيدة صاحبة الاقتصاد الناشئ التي حققت مركزاً بين الدول العشر الأوائل على المؤشر.

بيد أن التدفقات المالية تتيح للبلدان النامية العديد من السبل الجديدة للانخراط في الاقتصاد العالمي، فتعمل التكاليف الهامشية القريبة من الصِفر للاتصالات الرقمية والمعاملات على خلق فرص جديدة لإدارة الأعمال عبر الحدود على نطاق واسع. وتساعد منصات مثل علي بابا، وأمازون، وإي باي، وفليبكارت، وراكوتين على تحويل الملايين من المشاريع الصغيرة في مختلف أنحاء العالم إلى شركات مصدرة «صغيرة متعددة الجنسيات». ويصبح بوسع الشركات العاملة في الدول النامية أن تتغلب على قيود الأسواق المحلية وتتواصل مع العملاء والموردين والممولين والمواهب في مختلف أنحاء العالم. ويُدار نحو 12% من التجارة العالمية في السلع بالفعل في قنوات التجارة الإلكترونية.

وعلاوة على ذلك، ليس من الضروري أن تبني كل دولة وادي السليكون لكي تستفيد. فالبلدان الواقعة على المحيط الخارجي لشبكة تدفقات البيانات العالمية من الممكن أن تستفيد أكثر من الدول الواقعة في القلب، ذلك أن الاتصالات الرقمية تعمل على تعزيز نمو الإنتاجية؛ بل من الممكن أن تساعد الاقتصادات النامية في التحرك إلى حدود الإنتاجية القصوى من خلال تعريض قطاعات الأعمال لديها للأفكار والبحوث والتكنولوجيات وأفضل الممارسات الإدارية والتنفيذية، ومن خلال بناء قنوات جديدة لخدمة أسواق عالمية كبيرة.

ولكن شبكة الإنترنت لا يمكنها تحقيق مثل هذه التحسينات في الكفاءة والشفافية ما لم تعمل البلدان على تشييد البنية الأساسية الرقمية اللازمة لتوصيل العدد الهائل من سكان العالم غير المتصلين بالإنترنت. يتجاوز عدد مستخدمي الإنترنت في مختلف أنحاء العالم الآن 3.2 مليارات نسمة، ولكن في نهاية 2015، كان نحو 57% من سكان العالم، أو أربعة مليارات نسمة، غير متصلين

بالإنترنت، وكثيرون من المتصلين لا يستخدمون سوى الهواتف المحمولة الأساسية. وفي العديد من البلدان النامية، يتسم التوصيل بالإنترنت بالبطء الشديد، أو عدم الكفاءة، أو التكاليف الباهظة، وهو ما لا يسمح لرواد الأعمال والأفراد بتحقيق القدر الأقصى من الاستفادة من الفرص التجارية والتعليمية العالمية الجديدة.

ومن الأهمية بمكان أيضاً أن تواكب الأنظمة التعليمية الطلب على الطلاقة اللغوية والمهارات الرقمية، ورغم أن 40% من سكان العالم متصلون بالإنترنت، فإن 20% منهم ما زالوا غير قادرين على القراءة والكتابة، ووفقاً لدراسة حديثة أجراها معهد ماكينزي العالمي، فهناك أيضاً فجوات كبيرة بين الجنسين في القدرة على الوصول إلى التكنولوجيات الرقمية في مختلف أنحاء العالم، ويعمل هذا النقص على إعاقة تمكين المرأة اقتصادياً واجتماعيا. وتجازف البلدان المتأخرة عن الركب والتي تفشل في تعزيز المساواة بين الجنسين، والاستثمار في التعليم، وتبني إصلاحات إدارية وتنظيمية أوسع نطاقاً بالتراجع إلى مستويات أدنى من حيث القدرة على جني الفوائد الكبيرة المترتبة على العولمة.

إن العولمة في القرن الحادي والعشرين، والتي يقودها التحول الرقمي والتغيرات السريعة في الميزة التنافسية، من الممكن أن تعطل الصناعات والشركات والمجتمعات المحلية وتتسبب في فقدان الوظائف، بيد أنها في الوقت نفسه تعمل على حفز قدر أعظم من الإنتاجية، وتعزيز تشغيل العمالة في الإجمال، وتوليد مكاسب تشمل الاقتصاد بالكامل. ويتعين على الحكومات أن تنظر في هذه المقايضات بعناية، وأن تعمل على إيجاد سبل جديدة لدعم المتضررين من التدفقات العالمية، ومنحهم مسارات إلى أدوار وسبل معايش جديدة. وحتى يومنا هذا، كان عدد الحكومات التي فعلت ذلك قليلا، ومن عجيب المفارقات أن ردة الفعل السياسية العنيفة ضد العولمة بدأت تكتسب الزخم في العديد من الأماكن حتى حين يعمل التحول الرقمي على زيادة الفرص والفوائد الاقتصادية التي تتيحها العولمة.

لورا تايسون رئيسة مجلس الرئيس الأميركي للمستشارين الاقتصاديين سابقا، وأستاذة في كلية هاس لإدارة الأعمال في جامعة كاليفورنيا في بيركلي، وكبيرة مستشاري مجموعة روك كريك. وسوزان لوند شريكة في معهد ماكينزي العالمي.

سياسة جديدة من اجل طاقة نظيفة

جيفري دي. ساكس

التحول إلى نظام طاقة منخفض الكربون سيتطلب قدرا كبيرا من التخطيط، وفترات تسليم طويلة، وتخصيص التمويل، والعمل المنسق بين قطاعات عديدة من الاقتصاد، بمن في ذلك منتجو الطاقة والموزعون والمستهلكون المحليون والتجاريون والصناعيون.

في ديسمبر 2016 أدى الدبلوماسيون الوظيفة المطلوبة منهم بإبرام اتفاق باريس للمناخ، وفي أبريل اجتمع الزعماء السياسيون في الأمم المتحدة للتوقيع على الاتفاق الجديد، ولكن من المؤكد أن التنفيذ هو الجزء الأصعب في الأمر برمته، فالحكومات تحتاج إلى نهج جديد في التعامل مع قضية شديدة التعقيد، وطويلة الأمد، وعالمية النطاق.

في جوهره، يُعَد تحدي المناخ هو ذاته تحدي الطاقة، ذلك أن نحو 80% من الطاقة الأولية في العالم تأتي من مصادر ذات أصول كربونية: الفحم والنفط والغاز، والتي وعندما تُحرَق ينبعث منها غاز ثاني أكسيد الكربون الذي يسبب الاحتباس الحراري العالمي، وبحلول عام 2070 نحتاج إلى اقتصاد عالمي خال من الكربون بنسبة 100% تقريبا حتى يتسنى لنا منع الاحتباس الحراري العالمي من الخروج عن نطاق السيطرة إلى حد بالغ الخطورة.

يعترف اتفاق باريس بهذه الحقائق الأساسية، وهو يدعو العالم إلى خفض الانبعاثات الغازية المسببة للاحتباس الحراري (وخاصة ثاني أكسيد الكربون) إلى مستويات صافي الصِفر في النصف الثاني من هذا القرن. ولتحقيق هذه الغاية ينبغي للحكومات ألا تعد الخطط لعام 2030 فقط (ما يسمى المساهمات المحددة وطنيا)، بل أيضا لمنتصف القرن (ما يسمى استراتيجيات التنمية المنخفضة الانبعاثات).

لم يسبق لحكومات العالم من قبل قَط أن حاولت إعادة تشكيل قطاع أساسي في اقتصاد العالم على نطاق عالمي بالاستعانة بمثل هذا الجدول الزمني الحازم، لقد نشأ نظام الطاقة القائم على

الوقود الأحفوري خطوة بخطوة على مدار قرنين من الزمن. والآن بات من الضروري إصلاحه بشكل شامل في غضون خمسين عاما فقط، وليس في قِلة من البلدان، بل في كل مكان، وسوف تكون الحكومات في احتياج إلى أساليب جديدة لوضع وتنفيذ استراتيجيات التنمية المنخفضة الانبعاثات.

هناك أربعة أسباب تجعل الممارسات السياسية المعتادة غير كافية، فأولا، نظام الطاقة يتألف من أجزاء وتكنولوجيات عديدة مترابطة، فمحطات الطاقة، وخطوط الأنابيب، والنقل البحري، وخطوط النقل، والسدود، واستخدامات الأراضي، والسكك الحديدية، والطرق السريعة، والمباني، والمركبات، والأجهزة، وغير ذلك الكثير، كلها عناصر تتوافق جميعها في كُل واحد عامل.

ولا يمكننا إصلاح مثل هذا النظام من خلال خطوات تدريجية صغيرة، ويتطلب الإصلاح العميق إعادة هندسة النظام بالكامل لضمان استمرار الأجزاء كافة في العمل معا بفعالية.

ثانيا، تظل شكوك تكنولوجية عديدة كبيرة قائمة في يتصل بالانتقال إلى نظام الطاقة المنخفض الكربون، فهل ينبغي لنا أن نزيل الكربون من المركبات من خلال استخدام الطاقة الكهربائية المستمدة من البطاريات، أو خلايا الوقود الهيدروجيني أو أشكال الوقود الحيوي المتقدمة؟ وهل يمكننا أن نجعل محطات الطاقة التي تعمل بإحراق الفحم آمنة من خلال احتجاز الكربون وتخزينه؟ وهل تصبح الطاقة النووية مقبولة سياسيا وآمنة ومنخفضة التكلفة؟ يتعين علينا أن نخطط للاستثمارات في البحث والتطوير لحل هذه الشكوك وتحسين خياراتنا التكنولوجية.

ثالثا، يتطلب تنفيذ الحلول المعقولة التعاون الدولي في مجال الطاقة، وتتلخص إحدى الحقائق الرئيسة حول الطاقة المنخفضة الكربون (تماما مثل الوقود الأحفوري) في أنها لا تقع في عموم الأمر، حيث يفترض أن تستخدم في نهاية المطاف. وتماما كما يجب نقل الفحم والنفط والغاز لمسافات طويلة، فإن طاقة الرياح، والطاقة الشمسية، والطاقة الحرارية الأرضية، والطاقة المائية لابد أن تنقل لمسافات طويلة عبر خطوط النقل وعبر أشكال الوقود السائل الاصطناعي المصنوعة باستخدام طاقة الرياح والطاقة الشمسية.

رابعا، هناك بطبيعة الحال مصالح خاصة قوية في صناعة الوقود الأحفوري تقاوم التغيير، ويتجلى هذا بوضوح في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، حيث ينكر الحزب الجمهوري تغير المناخ لسبب وحيد مفاده أن الحزب ممول بقوة من قِبَل صناعة النفط في الولايات المتحدة. ومن المؤكد أن هذا شكل من أشكال الفساد الفكري، إن لم يكن الفساد السياسي (أو الفساد الفكري والسياسي معا في الأرجح).

وتقودنا حقيقة أن نظام الطاقة ينطوي على عدد كبير من أشكال الترابط المعقدة إلى قدر هائل من الجمود. وبالتالي فإن التحول إلى نظام طاقة منخفض الكربون سوف يتطلب قدرا كبيرا من التخطيط، وفترات تسليم طويلة، وتخصيص التمويل، والعمل المنسق بين قطاعات عديدة من الاقتصاد، بمن في ذلك منتجو الطاقة والموزعون والمستهلكون المحليون والتجاريون والصناعيون. ومن الممكن أن تساعد التدابير السياسية مثل فرض الضريبة على الانبعاثات الكربونية في معالجة بعض، ولكن بعض فقط، التحديات المتصلة بالتحول في مجال الطاقة.

وهنا تنشأ مشكلة أخرى، فإذا كانت الحكومات تخطط لفترة 10 إلى 15 سنة فقط في المستقبل، كما هي الحال عادة في سياسة الطاقة، بدلا من فترة تتراوح بين 30 إلى 50 عاما، فمن المؤكد أنها سوف تميل إلى اتخاذ اختيارات هزيلة في ما يتصل بالنظام. على

سبيل المثال، سينتقل مخططو الطاقة من الفحم إلى الغاز الطبيعي المنخفض الكربون؛ ولكنهم سيميلون إلى عدم الاستثمار بالقدر الكافي في التحول الأكثر حسما نحو الطاقة المتجددة.

وعلى نحو مماثل، ربما يختارون رفع معايير الوقود لسيارات الاحتراق الداخلي لا دفع عجلة التحول اللازم نحو استخدام السيارات الكهربائية، ومن هنا فإن التخطيط لثلاثين إلى خمسين عاما في المستقبل أمر بالغ الأهمية ليس فقط لاتخاذ القرارات الصحيحة في ما يتصل بالاختيارات الطويلة الأمد، بل أيضا لتشجيع الاختيارات الصحيحة للأمد القريب، وقد أظهر مشروع مسارات إزالة الكربون العميقة كيف يمكن تصميم وتقييم الخطط الطويلة الأجل.

لا تُستقبَل أي من هذه التحديات بأي قدر من الارتياح بين الساسة المنتخبين، إذ يتطلب تحدي إزالة الكربون سياسات متسقة على مدار ثلاثين إلى خمسين عاما، في حين قد لا يتجاوز الأفق الزمني للساسة واحدا على عشرة من هذه الفترة. ولا يشعر الساسة بالارتياح في التعامل مع مشكلة تتطلب تمويلا عاما وخاصا واسع النطاق، وإجراءات عالية التنسيق عبر العديد من قطاعات الاقتصاد، واتخاذ القرار في مواجهة الشكوك التكنولوجية الجارية، وليس من المستغرب إذاً أن ينأى أغلب الساسة بأنفسهم عن هذا التحدي، وأن يتحقق أقل القليل من التقدم العملي منذ التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ عام 1992.

في اعتقادي أن إحدى الخطوات الرئيسة تتمثل

بإزالة هذه القضايا من السياسة الانتخابية القصيرة الأمد، وينبغي للبلدان أن تنظر في إنشاء وكالات مستقلة سياسيا وتتمتع بخبرات فنية عالية. وبطبيعة الحال، سيتطلب اتخاذ القرارات الرئيسة في مجال الطاقة (مثل نشر الطاقة النووية أو

تقليصها وبناء شبكة نقل جديدة) مشاركة شعبية عميقة، ولكن لابد أن يكون التخطيط والتنفيذ خاليين من السياسات الحزبية المفرطة وممارسات جماعات الضغط. وتماما كما نجحت الحكومات في منح بنوكها المركزية بعض الاستقلال السياسي، فينبغي لها أن تعطي وكالات الطاقة المهلة الكافية لتمكينها من التفكير والعمل لصالح المستقبل البعيد.

في اجتماع المناخ العالمي المقبل (في مراكش في نوفمبر)، سوف تنضم حكومة المغرب وفريقي في شبكة حلول التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة مع شركاء آخرين لاستضافة «مؤتمر حلول الانبعاثات المنخفضة»، وسوف يجمع هذا المؤتمر بين خبراء الطاقة من مختلف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والشركات، والمدن للعمل على ابتكار أساليب عملية في التعامل مع جهود إزالة الكربون العميقة. والآن بعد أن أصبح اتفاق باريس للمناخ نافذا، يتعين علينا أن نتحرك على وجه السرعة نحو التنفيذ الفعّال.

أستاذ التنمية المستدامة، وأستاذ السياسات الصحية والإدارة، ومدير معهد الأرض في جامعة كولومبيا. ومدير شبكة حلول التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة.

الدراسات المستقبلية .. غد بلا مفاجآت

صدر عن وحدة الدراسات المستقبلية بمكتبة الإسكندرية العدد العشرون من سلسلة «أوراق»، والذى يضم دراسة بعنوان «توطين الدراسات المستقبلية في الثقافة العربية، الأهمية والصعوبات والشروط»، تأليف محمد إبراهيم منصور.

تتطرق الدراسة إلى الإطار المعرفي للدراسات المستقبلية: ماهيتها وأهميتها، وتوطين الدراسات المستقبلية في الثقافة العربية: صعوباتها وشروطها.

وتبين الدراسة أن الدراسات المستقبلية تحاول أن ترسم خريطة كلية للمستقبل من خلال استقراء الاتجاهات الممتدة عبر الأجيال والاتجاهات المحتمل ظهورها في المستقبل والأحداث المفاجئة Wildcards والقوى والفواعل الديناميكية المحركة للأحداث Driving forces.

كما تعد الدراسات المستقبلية مدخلاً مهمًا ولا غنى عنه في تطوير التخطيط الاستراتيجي القائم على الصور المستقبلية، حيث تؤمن سيناريوهات ابتكارية تزيد من كفاءة وفاعلية التخطيط الاستراتيجي.

وتوضح الدراسة أن هناك سمتين تسمان الجهود العربية فى مجال الدراسات المستقبلية؛ الأولى أن هذه الدراسات كانت عملاً مؤسسيًا اضطلعت به مؤسسات معظمها ينتمى إلى المجتمع المدني وليس الحكومات – إلا فيما ندر – وثانيهما أن تلك الجهود لم تتصف بالمتابعة والتراكم والاستمرار، وبالتالي بدت هذه المحاولات وكأنها جزر منعزلة ليس بينها جسور تربط بينها.

كما تناقش الدراسة الصعوبات المنهجية التي تعترض انتشار ثقافة الدراسات المستقبلية في الوطن العربي، ومنها: صعوبات ناجمة عن غياب الرؤية المستقبلية في بنية العقل العربي، وطغيان النظرة السلبية إلى المستقبل في ثقافتنا العربية، وسيطرة «التابوهات» الموروثة وشيوع أنماط «التفكير داخل الصندوق»؛ وصعوبات ناجمة عن ضعف الأساس النظري الذى تستند إليه الدراسات المستقبلية في التراث العربي، فالفكر العربي – في صيغته التراثية الموروثة وفى طبعاته المستجدة على السواء – مفتون بإعادة إنتاج الماضي أكثر مما هو مهموم بقراءة المستقبل، أو مشغول بإنتاجه وصناعته. وتناقش الصعوبات الناجمة عن غياب التقاليد الديمقراطية للبحث العلمي العربي.

وتوضح الدراسة أن هذا الاهتمام المتزايد بالدراسات المستقبلية وانتشار ثقافتها مرهون بتطور الوعى لدى عامة الناس، وبأجندة من الاهتمامات التي تقوى فرص ازدهار تلك الثقافة وذيوعها وتغلغلها في المؤسسات والهيئات، وحتى تصبح ليس فقط «نمط تفكير مجتمعي سائد» وإنما أيضًا أسلوب حياة قائم ويجب إعادة تأهيل «القوة البحثية العربية» – وهى كبيرة – في اتجاه أنماط البحث والتفكير المستقبلي، وإعداد أجيال جديدة من الباحثين اللازمين لتجديد دماء مراكز البحوث والدراسات العربية، وإعادة تكييف النشاط البحث لهذه المراكز من الطرق والمناهج التقليدية المحافظة إلى مناهج الدراسات المستقبلية وتقنياتها الابتكارية.

موسوعة الأدب العربي فنونه وعصوره وأشهر أعلامه

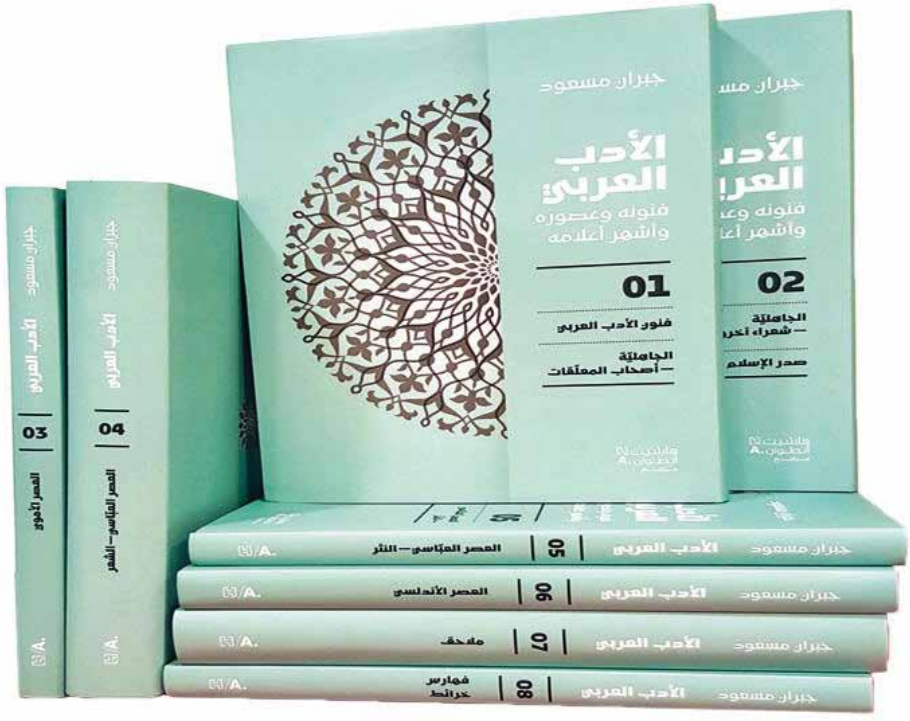

صدر عن «دار نوفل» – «هاشيت أنطوان» العربية للنشر الإعلان موسوعة من ثمانية مجلدات، للأديب جبران مسعود، عنوانها «الأدب العربي فنونه وعصوره وأشهر أعلامه».

تؤرخ الموسوعة لفنون الأدب العربي، وأشهر أعلامه في العصر الجاهلي وصدر الإسلام والعصر الأموي والعصر العباسي والعصر الأندلسي، وتدرس خواص الأدب في تلك العصور. وتضم المجموعة نماذج أدبية لشعراء وأدباء مع شرح للنصوص وتحليلاتها. ويضم أحد المجلدات ملحقا يدرس حركة التصوف الإسلامي وأشهر الصوفية المسلمين، وملحقا عن الشعراء الصعاليك، وثالثا عن شعراء المروءة والوفاء، وآخر عن مؤرخي الأدب، وخامسا عن فريق من أصحاب اللغة. وصُدّر الكتاب بمدخل ضمّ أبحاثا في الشعر والنثر والأدب وتاريخ الأدب والبيان والعروض.

«الأدب العربي فنونه وعصوره وأشهر أعلامه» موسوعة كرّس المؤلف جبران مسعود سبع سنوات لإنجازها، لتكون مرجعاً لطلاب الأدب ومدرّسيه ودليل للباحثين، وفيه لكل مثقّف تذكرة تراثية حين يضمّها إلى خزانة كتبه، لكل قارئ.

نافورة شمسية تعمل من دون مصدر للمياه

في خطوة جديدة لابتكار سبل جديدة لتخفيف نقص المياه في المناطق المعرضة للقحط والجفاف، قدم الهولندي آب فيرهجين نافورة على شكل منحوتة يتدفق منها الماء لارتفاع ستة أمتار من دون استخدام مصادر المياه أو الطاقة التقليدية .

تنتج النافورة الشمسية ليترين من المياه يوميا باستخدام جهاز تقليدي لامتصاص الرطوبة واثنين من الألواح الشمسية بطاقة 250 واط وبطارية قابلة للشحن. ويزيد إنتاج مياه النافورة في الظروف الصحراوية بسبب أشعة الشمس الأقوى.

رسوم على جدران ما قبل التاريخ

كشفت عمليات المسح الضوئي الجديدة في أحد كهوف جبال الألب الفرنسية عن وجود رسوم فنية وكتابات على الجدران تعود لعصور ما قبل التاريخ أي قبل 5 آلاف عام.

كانت هذه الرسومات غير مرئية على الحجر الخام، ولكن المسح الضوئي الجديد كشف عن وجود تفاصيل خفية عن الفن الصخري منذ سنوات طويلة وقد وجدت عن طريق الصدفة عام 2010 ويعتقد أن عمرها يصل لآلاف السنين. وهناك مناطق أخرى في جبال الألب تمثل الفن الصخري المحفور، حيث رسمت هذه اللوحات على ارتفاعات عالية.

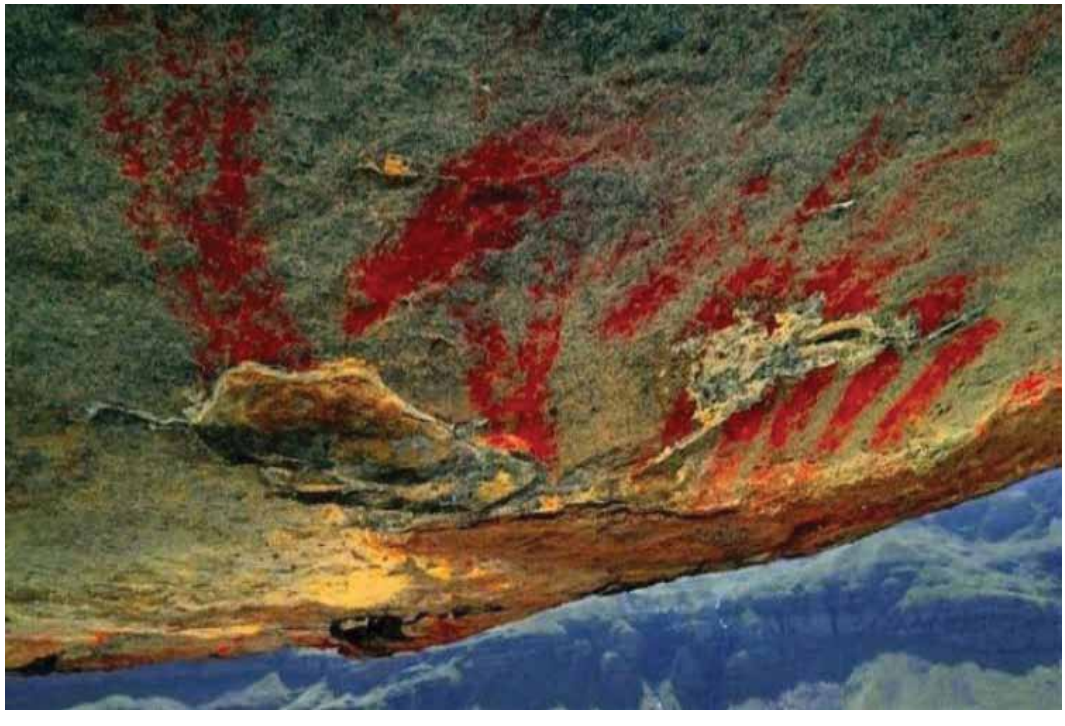

المؤتمر العربي الثالث
«إدارة المدن الكبرى تكنولوجيا التخطيط العمراني»
القاهرة – جمهورية مصر العربية 14-17 أغسطس 2016

يعقد الاتحاد العربي لتنمية الموارد البشرية بالتعاون مع الاتحاد الدولي لمؤسسات التنمية البشرية المؤتمر العربي الثالث «إدارة المدن الكبرى تكنولوجيا التخطيط العمراني» في القاهرة – جمهورية مصر العربية خلال الفترة 14-17 أغسطس 2016.

تأتي أهمية المؤتمر في ظل مواجه المدن الكبرى في منطقتنا العربية العديد من التحديات ولعل أولها افتقاد المدن الطابع المعماري الجمالي وتكتل بعضها العشوائيات والمباني غير اللائقة ومحدودية التخطيط الحضري ولا تخدمها المعلومات ولا نظم المعلومات الجغرافية وضعف المشروعات الإسكانية وغيرها من التحديات.

لمزيد من الاستفسار والاتصال :

الأستاذة ميرفت شاهين

هاتف: 0020235866963 - 0020235860262 - 0020235860290

فاكس: 0020235830285 – 0020235849316 – 0020235866953 – نقال: 00201009306111

المؤتمر السابع والعشرون للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات
الأقصر – جمهورية مصر العربية 14-16 نوفمبر 2016

ينظم الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات بالتعاون مع وزارة الثقافة المصرية والجمعية المصرية للمكتبات والمعلومات المؤتمر السابع والعشرون للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات في مدينة الأقصر بجمهورية مصر العربية خلال الفترة 14-16 نوفمبر 2016.

يعقد المؤتمر تحت عنوان « الثقافة المعلوماتية في مجتمع المعرفة العربي» تحديات الواقع ورهانات المستقبل »

يهدف المؤتمر إلى دراسة تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الثقافة المعلوماتية للمستفيد العربي، والتعريف بدور المكتبات واختصاصي المعلومات واختصاصي الأرشيفات في تكوين الثقافة المعلوماتية، دراسة تأثير النظم التعليمية العربية على الثقافة المعلوماتية ودراسة تأثير مفاهيم الحكومة الإلكترونية على الثقافة المعلوماتية في العالم العربي ودور المكتبات ومراكز المعلومات والأرشيفات فيها.

لمزيد من المعلومات والاتصال:

رئيس اللجنة العلمية أ.د. أسامة السيد usama.elsayed@gmail.com

منسقة اللجنة العلمية لمياء معتصم 2014afli@gmail.com

رئيس الاتحاد khelhalaby@yahoo.com

المؤتمر والمعرض العالمي الثالث حول الاستدامة البيئية والتطور التكنولوجي

الكويت 7-9 نوفمبر 2016

يعقد المؤتمر والمعرض العالمي الثالث حول الاستدامة البيئية والتطور التكنولوجي في دولة الكويت خلال الفترة 7-9 نوفمبر 2016.

يناقش المؤتمر القضايا البيئية المتعلقة بالتنمية والتطور التكنولوجي في دول مجلس التعاون والدول العربية والأوروبية ودور العلماء والباحثين والاكاديميين وموظفي الدولة في البحث العلمي سواء بالقطاع العام أو القطاع الخاص وكيفية التكامل في الوصول إلى بيئة نظيفة وصحية.

يتناول المؤتمر عدة محاور من بنيها التنمية المستدامة والتطور التكنولوجي والبحث العلمي، البيئة والتلوث، إدارة النفايات، البيئة الساحلية ، إدارة الموارد الطبيعية، الصحة والسلامة، الاستقصاء البيئي، النظم والتشريعات والقوانين والاتفاقيات البيئية.

لمزيد من المعلومات والاتصال:

Chair-conference@geo.com.kw - Copy to geo-kuwait@hotmail.com

ملتقى المعلومات الصناعية والإحصاء في الدول العربية تحت شعار« دور المعلومات الإحصائية في اتخاذ القرار »

عُمان 17-19 أكتوبر 2016

تنظم المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين وبالتعاون مع المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة «الايسيسكو» وشركة مايكروسوفت ملتقى المعلومات الصناعية والإحصاء في الدول العربية تحت شعار» دور المعلومات الإحصائية في اتخاذ القرار في سلطنة عُمان خلال الفترة 17-19 أكتوبر 2016.

يهدف الملتقى إلى تفعيل دور الإحصاءات في الإعداد الصحيح للخطط التنموية ودعم القرار وتشجيع الدراسات والأبحاث العلمية المبنية على إحصاءات رسمية وتأهيل البيانات الإحصائية وإتاحتها ونشرها بأحدث الوسائل في التوقيتات المناسبة.

لمزيد من المعلومات والاتصال:

هاتف: 00212537274500 فاكس: 00212537772188

البريد الإلكتروني: aidmo@aidmo.org – الموقع الإلكتروني: aidmo.org/fiisac

بناء أول قرية من العبوات البلاستيكية الفارغة في العالم

تعتزم فيتنام بناء أول قرية من نوعها في العالم، تُشيّد جميع منازلها باستخدام عبوات الماء والشراب البلاستيكية الفارغة.

تقع القرية على مساحة 83 فداناً في مقاطعة بوكاس ديل توروس لبناء القرية التي ستضم 120 منزلاً من أحجام مختلفة. وتبدأ عمليات التصميم بإطارات وشبكات من حديد التسليح والصلب، تُملأ بعد ذلك بالعبوات البلاستيكية المهملة. وبعد إتمام الخطوة الأولى ووضع جميع العبوات الفارغة في مكانها، تجري عمليات تمديد شبكات المياه والكهرباء وغيرها، ومن ثم تغطي الجدران بالإسمنت من الداخل والخارج، بحسب موقع أوديتي سنترال.

ما يميز هذه المنازل أنها تبقي الحرارة في الداخل أقل بحوالي 17 درجة عن المحيط الخارجي.
سيتم بناء المشروع على 3 مراحل بدأت أولها العام الماضي 2015، واستخدمت أكثر من 10 آلاف عبوة لبناء أول نموذج، لكن المنزل التالي سيكون أكبر حجماً ويحتاج إلى عدد أكبر من العبوات البلاستيكية الفارغة.

برج حديث ينتج طاقة أكثر مما يستهلك في نيودلهي

سيتم في نيودلهي بناء برج حديث صديق للبيئة ينتج طاقة أكثر مما يستهلك. البرج الجديد المميز سيكون شبيه لـ « London Eye» في العاصمة البريطانية. يتسع البرج للآلاف من الناس الذين يعيشون ويعملون في داخله، إذ يضم 36 طابقاً و...ا منزلاً ومكتب وأماكن عمل وصالات رياضية ومطاعم وحمامات سباحة. وقد صمم المهندس المعماري فنسنت كاليبو البرج بارتفاع 420 قدماً في محاولة للحد من انبعاثات الكربون وسيتم بناؤه من الخشب المعزز بالصلب، كما سيوزع العشب والأشجار والزهور في جميع أنحاء الأبنية الستة، وعلى سطح المجمع في حديقة استوائية لمتعة السكان.

السعودية

منحوتات عالمية في متحف مفتوح بجدة

اشتهرت مدينة جدة بمنحوتات ومجسمات فنية ميزتها عن غيرها من المدن السعودية صممها فنانون عالميون، وتنفرد المدينة بمنحوتات خاصة بها، إضافة إلى منحوتات أخرى لها نسخ مماثلة في أميركا وأوروبا. وقد عكفت مؤخراً أمانة جدة على ترميم هذه المنحوتات وتجميعها في متحف مفتوح على شاطئ البحر على المدينة الساحلية.

وتعاضدت قطاعات حكومية وأهلية لجمع هذه المجسمات البالغ عددها ستة وعشرون مجسما من مناطق متباعدة إلى منطقة واحدة في الكورنيش على مساحة تبلغ نحو سبعة آلاف متر مربع. وأعيد ترميم وإصلاح بعضها في موقعها الحالي، وبعضها نقلت إلى بريطانيا ثم أعيدت إلى هذا الموقع بعد إصلاح الأضرار التي أصابتها.

التحف الفنية هي من الفولاذ والبرونز والغرانيت والحجر والتي صاغها فنانون عالميون، رسمت وجه نهضة المدينة الساحلية قبل أربعة عقود.

.... و«ساعة مكة» تدخل ضمن منظومة التوقيت العالمي

انضمت السعودية أخيراً إلى مكونات منظومة المواقيت العالمية، وذلك بعد اعتماد ساعة مكة المكرمة ضمن شبكة التوقيت العالمي.

انضمام المملكة العربية السعودية يتيح لها الإفادة من توحيد الوقت في جميع نشاطات العمل الحيوية الأمنية والاقتصادية التي تتطلب دقة الوقت، مثل أنظمة المصارف والسوق المالية، والمطارات، والحجز المركزي للطيران، وأنظمة تشغيل القطارات والقنوات التلفزيونية وغيرها.

المغرب

افتتاح أقدم مكتبة في العالم في فاس

يستعد المغرب لإعادة افتتاح أقدم مكتبة في العالم، الواقعة في جامعة القرويين، بمدينة فاس، وذلك بعد أشهر من أعمال الترميم والتجديد، لهذه المكتبة العريقة التي تضم مخطوطات نادرة والتي ستكون مفتوحة أمام الجمهور العام للمرة الأولى منذ إنشائها منذ قرون.

ويعود بناء المكتبة إلى القرن الثاني عشر، وتضم مخطوطات إسلامية نادرة تعتبر من الكنوز التاريخية، في حين تعد جامعة القرويين أقدم جامعة في العالم، بحسب تصنيف المؤرخين الذي أكدته مؤخراً موسوعة «غينيس» للأرقام القياسية.

الإمارات

رقم قياسي عالمي لبرج جديد في دبي

تستعد دبي لبناء برج جديد يضاهي ارتفاعه برج خليفة حيث تم اختيار المصمم الإسباني السويسري المهندس سانتياغو كالاترافا المعروف بتصاميمه الأنيقة والعصرية مصمم المشروع لأنه يعكس فنون العمارة الإسلامية ويتناسب ومتطلبات العصر الحديث والبيئة المحلية والتراث الحضاري للإمارات.

سيتم بناء البرج في منطقة خور دبي احد اهم المواقع التاريخية والتراثية في دبي وسيتم بناءه وتنفيذه بتقنية حديثة وفق أرقى وأفضل المعايير العالمية المتبعة في بناء مثل هذه الأبراج الشاهقة وضمان الاستدامة.

تصميم البرج مستوحى من زهرة الزنبق ويحاكي تصميم المئذنة ويضم حدائق تحاكي في أجوائها حدائق بابل المعلقة ليكون معلم استثنائي ومميز لمدينة دبي وسيمثل المحور الرئيسي لمشروع خور دبي التطويري العملاق.

التجربة اليابانية في التعليم وفق منهجية «كايزن»

«كايزن» كلمة تتكون من جزأين «Kai» تعني التغيير و«Zen» تعني إلى الأفضل أو الأحسن، وكايزن هي فلسفة انتهجتها اليابان في السبعينيات لقيادة المؤسسات بعد الحرب العالمية الثانية بهدف إعادة إصلاح اليابان، واستطاعت من خلالها أن تُحول المحنة إلى منحة كبيرة، و«كايزن» هي مجموعة من الأدوات الإدارية ذات مستوى عالٍ من الجودة والاحترافية طورتها اليابان لتشمل جميع جوانب الحياة، وبما أن اليابان ضليعة في استثمار الرأسمال البشري لذلك سعت إلى تأهيل الفرد وتثقيفه بأفضل الوسائل والسبل، بدءاً من الطفل الصغير الى الشيخ الكبير، ومن العامل البسيط إلى أعلى مسؤول بالبلد، أي أن التطبيق والتوعية شملا جميع أفراد المجتمع ككل.

وما جعل التجربة اليابانية تتميز عن غيرها من تجارب الدول العظمى هو الرهان على أن الإنسان هو الثروة القومية لنهضة أي بلد، لذلك اتخذت اليابان من خلال منهجية «كايزن» رؤية مستقبلية من خلال التعليم الذي يعتبر ركيزة أساسية لبناء المجتمع، والتعليم لا يتمثل بتنشئة جيل ذكي فقط بقدر ما هو الاهتمام بتنشئة جيل منظم معتمد على ذاته في إدارة شؤون حياته، جيل قيادي، محافظ على قيم مجتمعه ومبادئه، وبذلك يصبح الإبداع والتنظيم جزءاً أساسياً في المجتمع الياباني.

وانتهجت اليابان خطة ذات أبعاد مستقبلية من خلال اتباعها لسبع استراتيجيات، هدفها الإصلاح التربوي للنهضة بالفرد من خلال تحسين مستوى المدارس، وتغيير التعليم لتحقيق التكامل بين جميع مراحل التعليم من الروضة إلى التعليم العالي.
تلك الاستراتيجيات هي:

- تحسين الكفاءة الدراسية الأساسية للطلاب عن طريق حصص سهلة الفهم والاستيعاب.
- التشجيع على بناء شباب يابانيين قادرين على التواصل مع الآخر، بقلب دافئ يتعاطف مع الآخر ويشارك في خدمة المجتمع والأنشطة المختلفة.
- تحسين البيئة التعليمية بجعلها ممتعة وخالية من كل ما يسبب القلق للطلبة، ويتم ذلك عن طريق إثراء الأنشطة.
- تحويل المدارس إلى مؤسسات تعليمية تستحق ثقة أولياء الأمور والمجتمع.
- العمل على تهيئة معلمين على مستوى عالٍ من المهنية من خلال إدخال نظام التعويضات والعلاوات والترقيات الخاصة بالمعلمين المتميزين.
- العمل على تأسيس جامعات بمستويات عالمية من خلال تشجيع التعليم العالي والبحث العلمي.
- وضع فلسفة مناسبة للقرن الجديد، وتحسين خدمات التعليم من خلال مراجعة القانون الأساسي للتعليم وتعديله ليناسب القرن الجديد، ووضع خطة شاملة لتعزيز التدابير.

وأخيراً: التجربة اليابانية راقية جداً ولها أبعاد مستقبلية مشرّفة، فماذا لو طبقنا منهجية «كايزن» في التعليم؟

سناء راشد السليطين
الكويت

برج المدن العربية – 2

في الكويت

تحفة معمارية تجمع بين الأصالة والمعاصرة